

قواعد عند المفسرين 17

قَوَاعِدُ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ عِنْدَ الْمُفَسِّرِينَ

إعداد

عُمر بن عبد المجيد البيانوني



قواعدُ العاملِ والمعمولِ عندَ المُفسِّرين

إعداد

عمر بن عبد المجيد البيانوني

حَقُّ الطبعِ والنشرِ مباحٌ لكلٍ مَنْ أرادَ بشرطَ المحافظةِ على الأصلِ

جزى اللهُ خيراً كُلَّ مَنْ أَعانَ على نشرِ هذا الكتابِ وتوزيعه

للتواصل مع الباحث

البريد الإلكتروني:

xOMAR88x@gmail.com

بالفيس بوك:

facebook.com/OMARBIANONY

مقدمة

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على سيّد الأمم، وعلى آله وأصحابه الذين أناروا دياجي الظُّلم، أما بعد.

فهذا هو الجزء السابع عشر من سلسلة: قواعد عند المفسرين، وكان الجزء الأول: قواعد التقديم والتأخير عند المفسرين، والجزء الثاني: قواعد النفي والإثبات عند المفسرين، والجزء الثالث: قواعد الصفة والموصوف عند المفسرين، والجزء الرابع: قواعد الإضافة عند المفسرين، والجزء الخامس: قواعد العطف عند المفسرين، والجزء السادس: قواعد الإضمار والإظهار عند المفسرين، والجزء السابع: قواعد الاستفهام عند المفسرين. والجزء الثامن: قواعد الشرط عند المفسرين، والجزء التاسع: قواعد المعرفة والنكرة عند المفسرين. والجزء العاشر: قواعد الضمير عند المفسرين، والجزء الحادي عشر: قواعد الموصول عند المفسرين، والجزء الثاني عشر: قواعد الظرف عند المفسرين، والجزء الثالث عشر: قواعد الحصر والقصر والاختصاص عند المفسرين، والجزء الرابع عشر: قواعد التوكيد عند المفسرين، والجزء الخامس عشر: قواعد الاستدلال عند المفسرين، والجزء السادس عشر: قواعد العام والخاص عند المفسرين، هذا هو الجزء السابع عشر: قواعد العامل والمعمول عند المفسرين.

وقد بحثت في ثنايا كتب التفسير لاستخراج القواعد التي تتعلق بالعامل والمعمول عند المفسرين.

ولقد وصلت القواعد التي استخرجتها من كلام المفسرين إلى أربع وأربعين قاعدة.

خطة البحث:

يشتمل البحث على فصلين:

الفصل الأول: العامل والمعمول في اللغة العربية وفيه مبحثان:

المبحث الأول: معنى العامل والمعمول في اللغة
المبحث الثاني: معنى العامل والمعمول في الاصطلاح
الفصل الثاني: قواعد العامل والمعمول عند المفسرين، وفيه خمسة مباحث:
المبحث الأول: قواعد عامّة في العامل والمعمول
المبحث الثاني: قواعد في العامل والمعمول والعطف
المبحث الثالث: قواعد في العامل والمعمول والتّقديم
المبحث الرابع: قواعد في العامل والمعمول والتّكرير
المبحث الخامس: قواعد في العامل والمعمول والحذف
.....

قواعد العامل والمعمول عند المفسرين

المبحث الأول: قواعد عامّة في العامل والمعمول

١. قاعدة: (المَعْمُولُ تابعٌ للعاملِ، فَلَا يَقَعُ إِلَّا حَيْثُ يَقَعُ الْعَامِلُ)
٢. قاعدة: (لَا يُفَصَّلُ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ فِيهِ بِمَا لَيْسَ مِنْهُ)
٣. قاعدة: (عَامِلُ الْعَامِلِ فِي الشَّيْءِ عَامِلٌ فِي ذَلِكَ الشَّيْءِ)
٤. قاعدة: (قَدْ يُؤْتَى بِإِلَامِ التَّعْدِيَةِ لِضَعْفِ الْعَامِلِ)
٥. قاعدة: (رَوَائِحُ الْأَفْعَالِ تَعْمَلُ فِي الظُّرُوفِ وَالْمَجْرُورَاتِ)
٦. قاعدة: (اسْمُ الْفَاعِلِ الْعَامِلِ إِذَا أُضِيفَ إِلَى مَعْمُولِهِ جاز أن يُتْبَعَ مَعْمُولُهُ لفظاً وموضعاً)
٧. قاعدة: (العاملُ لَا يَعْمَلُ فِي حَالَيْنِ)
٨. قاعدة: (إِذَا كَانَ الْعَامِلُ فِي الْحَالِ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا الْفِعْلَ لَمْ يَجْزِ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَيْهِ)

٩. قاعدة: (الفعلُ العامِلُ في الظرفِ لَا بُدَّ أَنْ يَقَعَ فِيهِ، أَمَّا أَنْ يَسْبِقَهُ أَوْ يَتَأَخَّرَ عَنْهُ، فَلَا لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ لَهُ ظَرْفًا)

١٠. قاعدة: (التَّقْوِيَةُ إِمَّا أَنْ يُقْصَدَ بِهَا تَقْوِيَةُ الْعَامِلِ لِضَعْفِهِ فِي الْعَمَلِ بِالْفَرْعِيَّةِ أَوْ التَّأْخِيرِ، وَإِمَّا أَنْ يُقْصَدَ بِهَا تَقْوِيَةُ مَعْنَاهُ)

١١. قاعدة: (جُمْهُورُ الْبَصَرِيِّينَ يَشْتَرِطُونَ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ هُوَ الْعَامِلُ فِي الْإِسْمِ الَّذِي صَاحَبَهُ، وَلَا يَرَوْنَ وَأَوَّ الْمَعْيَةِ نَاصِبَةَ الْمَفْعُولِ مَعَهُ خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ)

١٢. قاعدة: ((إِمَّا) حَرْفُ تَفْصِيلٍ وَلَا عَمَلٌ لَهَا فِي الْإِسْمِ بَعْدَهَا، وَلَا تَمْنَعُ الْعَامِلَ الَّذِي قَبْلَهَا عَنِ الْعَمَلِ فِي مَعْمُولِهِ الَّذِي بَعْدَهَا، فَهِيَ فِي ذَلِكَ مِثْلُ (ال) حَرْفِ التَّعْرِيفِ)

١٣. قاعدة: (قَدْ يَعْمَلُ الْمَصْدَرُ الْمُؤَكَّدُ فِي شَيْءٍ وَلَا يُخْرِجُهُ ذَلِكَ عَنْ كَوْنِهِ مُؤَكَّدًا بِمَا زَادَهُ عَلَى مَعْنَى فِعْلِهِ؛ لِأَنَّ التَّأَكِيدَ حَاصِلٌ بِإِعَادَةِ مَدْلُولِ الْفِعْلِ، وَلَكِنْ إِذَا أَوْجَبَ ذَلِكَ الْمَعْمُولُ لَهُ تَقْيِيدًا يَجْعَلُهُ نَوْعًا أَوْ عَدَدًا فَحِينَئِذٍ يَخْرُجُ عَنِ التَّأَكِيدِ)

١٤. قاعدة: (مَوْقِعُ حَرْفِ (أَنَّ) لَا يَقَعُ فِي الْكَلَامِ إِلَّا مَعْمُولًا لِعَامِلٍ قَبْلَهُ يَقْتَضِيهِ، فَتَعَيَّنَ أَنَّ الْجُمْلَةَ بَعْدَ (أَنَّ) بِمَنْزِلَةِ الْمَفْرَدِ الْمَعْمُولِ لِلْعَامِلِ، فَلَزِمَ أَنَّ الْجُمْلَةَ بَعْدَ (أَنَّ) مُؤَوَّلَةٌ بِمَصْدَرٍ يُسَبِّكُ، أَيْ يُؤْخَذُ مِنْ خَبَرٍ (أَنَّ))

١٥. قاعدة: (الاستثناءُ المُفْرَغُ يَجْعَلُ الْعَامِلَ الْمَنْفِيَّ فِي قُوَّةِ الْمُثَبِّتِ)

١٦. قاعدة: (الاستثناءُ المنقطعُ يشملُه حكمُ العامِلِ في المستثنى منه وإن لم يشملْه لفظُ المستثنى منه، فمعنى كونه منقطعاً أنه منقطعٌ عن مدلولِ الاسمِ الَّذِي قَبْلَهُ، وَلَيْسَ مِنْقَطَعًا عَنِ عَامِلِهِ)

١٧. قاعدة: (الاسمُ بَعْدَ إِلَّا: إِمَّا أَنْ يُفْرَغَ لَهُ الْعَامِلُ، فَيَكُونُ عَلَى حَسَبِ الْعَامِلِ، أَوْ لَا يُفْرَغُ. وَإِذَا لَمْ يُفْرَغْ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ طَالِبًا مَرْفُوعًا، فَلَا يَجُوزُ إِلَّا ذِكْرُهُ قَبْلَ إِلَّا، وَإِضْمَارُهُ إِنْ كَانَ مِمَّا يُضْمَرُ، أَوْ مَنْصُوبًا، أَوْ مَجْرُورًا، فَيَجُوزُ

حذفه وإثباته لِأَنَّهُ فَضْلَةٌ. فَإِنْ حَذَفْتَهُ كَانَ الْاسْمُ الَّذِي بَعْدَ إِلَّا مَنْصُوباً عَلَى
(الِاسْتِثْنَاءِ)

١٨. قاعدة: (شَرَطُ الْاِسْتِغَالِ جَوَازُ تَسْلُطِ الْعَامِلِ عَلَى مَا قَبْلَهُ)

١٩. قاعدة: (الِاسْتِغَالُ يَتَضَمَّنُ تَأْكِيداً بِاعْتِبَارِ الْفِعْلِ الْمُقَدَّرِ الْعَامِلِ فِي
الْمُسْتَعْلِ عَنْهُ الدَّلَالِ عَلَيْهِ الْفِعْلُ الظَّاهِرُ الْمُشْتَغِلُ بِضَمِيرِ الْاسْمِ الْمُقَدَّمِ)

٢٠. قاعدة: (التَّعْلِيقُ يَكْثُرُ فِي الْكَلَامِ فِي أَفْعَالِ الْعِلْمِ وَالظَّنِّ إِذَا جَاءَ بَعْدَ
الْأَفْعَالِ اسْتِفْهَامٌ أَوْ نَفْيٌ أَوْ لَأَمْ ابْتِدَاءً أَوْ لَأَمْ قَسَمٍ، وَالْحَقِّ بِأَفْعَالِ الْعِلْمِ وَالظَّنِّ مَا
قَارَبَ مَعْنَاهَا مِنَ الْأَفْعَالِ)

٢١. قاعدة: (لَا يَجْتَمِعُ ضَمِيرَانِ مُتَّحِدَا الْمَعَادِ: أَحَدُهُمَا فَاعِلٌ، وَالْآخَرُ
مَفْعُولٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، إِلَّا إِذَا كَانَ الْعَامِلُ مِنْ بَابِ ظَنٍّْ وَأَخَوَاتِهَا)

المبحث الثاني: قواعد في العامل والمعمول والعطف

٢٢. قاعدة: (حَرْفُ الْعَطْفِ يُغْنِي عَنْ إِعَادَةِ الْعَامِلِ)

٢٣. قاعدة: (مِنْ خَصَائِصِ الْوَاوِ فِي الْعَطْفِ أَنْ تَعْطِفَ عَامِلاً مُحذُوفاً دَلَّ
عَلَيْهِ مَعْمُولُهُ)

٢٤. قاعدة: (قَدْ يُقَدَّمُ الْمَعْطُوفُ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَحَسَنَتْهُ شِدَّةُ
الِاتِّصَالِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَمَرْفُوعِهِ)

٢٥. قاعدة: (إِذَا كَانَ الْمَعْطُوفُ بِ(أَوْ) أَوَّلَى بِمَضْمُونِ الْفِعْلِ الْعَامِلِ فِي
الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ أَفَادَتْ (أَوْ) مَعْنَى مِنَ التَّدْرُجِ إِلَى أَعْلَى)

٢٦. قاعدة: (حَرْفُ الْعَطْفِ إِذَا جِيءَ مَعَهُ بِإِعَادَةِ عَامِلٍ كَانَ عَاطِفُهُ عَامِلاً
عَلَى مِثْلِهِ فَصَارَ مِنْ عَطْفِ الْجُمْلِ لَكِنَّ الْعَاطِفَ حِينَئِذٍ أَشْبَهُ بِالْمُؤَكِّدِ لِمَدْلُولِ
الْعَامِلِ)

٢٧. قاعدة: (لَا يَتَعَلَّقُ حَرْفَانِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ بِعَامِلٍ وَاحِدٍ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ
الْبَدَلَةِ أَوْ الْعَطْفِ)

المبحث الثالث: قواعد في العامل والمعمول والتقديم

٢٨. قاعدة: (العامل إذا تقدّم عليه معموّله لم يكن في قوّته على العمل فيه مثله إذا تأخّر عنه)

٢٩. قاعدة: (قد يُقدّم المعمول على عامّله ليُفيد القصر أو الحصر أو الاختصاص)

٣٠. قاعدة: (قد يُقدّم المعمول على عامّله ليُفيد الاهتمام)

٣١. قاعدة: (كلام البُلغاء عن الاختصاص مراتب أربع: مجرّد التّقديم للمفعول، وتقديمه على فعله العامل في ضميره، وتقديمه على فعله مع اقتران الفعل بالفاء، وتقديمه على فعله العامل في ضميره مع اقتران الفعل بالفاء)

٣٢. قاعدة: (لا يلزم تقدّم العاملين على المعمول المتنازع فيه إذا كان ظرفاً؛ لأنّ الظُّروف تتقدّم على عوالمها)

٣٣. قاعدة: (تقديم المعمول قد يُنزّل منزلة الشرط)

٣٤. قاعدة: (يكثر في كلام العرب تقديم الخبر على الاسم في باب كان وأخواتها إذا كان أحد معموّلي هذا الباب مُركّباً من أن المصدريّة وفعلها كان المتكلم بالخيار في المعمول الآخر بين أن يرفعه وأن ينصبه)

المبحث الرابع: قواعد في العامل والمعمول والتكرير

٣٥. قاعدة: (تكرير العامل مع كون المعمول واحداً طريقة عربيّة فُصحى)

٣٦. قاعدة: (إعادة العامل تفيد الاهتمام)

٣٧. قاعدة: (شأن البدل أن لا يظهر فيه العامل الذي عمل في المبدل منه، ولهذا قال النحاة: إنّ البدل على نيّة تكرار العامل، أي العامل منوي غير مُصرّح به)

٣٨. قاعدة: (البدل يُفيد تكرير العامل)

المبحث الخامس: قواعد في العامل والمعمول والحذف

٣٩. قاعدة: (قد يُحذفُ العاملُ بالقرينة)

٤٠. قاعدة: (قد يُحذفُ العاملُ لِتَذَهَبَ نَفْسُ السَّامِعِ كُلَّ مَذْهَبٍ مُمَكِّنٍ

مِنَ التَّهْوِيلِ)

٤١. قاعدة: (يَلْتَزِمُونَ حَذْفَ الْعَامِلِ فِي (مَكَانِكُمْ))

٤٢. قاعدة: (إِذَا ضُمِّنَ عَامِلٌ مَعْنَى عَامِلٍ آخَرَ يُحذفُ مَعْمُولُ الْعَامِلِ

الْمَذْكُورِ وَيُذَكَّرُ مَعْمُولُ ضَمْنِهِ لِيَدُلَّ الْمَذْكُورُ عَلَى الْمَحذُوفِ)

٤٣. قاعدة: (قد يُحذفُ المَعْمُولُ لِيُفِيدَ الْعُمُومَ)

٤٤. قاعدة: (إِذَا دَلَّ عَلَى الْعَامِلِ دَلِيلٌ جَازٌ حَذْفُهُ عَلَى أَيِّ حَالَةٍ كَانَ)

الفصل الأول: العامل والمعمول في اللغة العربية

المبحث الأول: معنى العامل والمعمول في اللغة

(الْعَيْنُ وَالْمَيْمُ وَاللَّامُ أَصْلٌ وَاحِدٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ عَامٌّ فِي كُلِّ فِعْلٍ يُفْعَلُ.
قَالَ الْخَلِيلُ: عَمِلَ يَعْمَلُ عَمَلًا، فَهُوَ عَامِلٌ؛ وَاعْتَمَلَ الرَّجُلُ، إِذَا عَمِلَ
بِنَفْسِهِ. قَالَ:

إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمِلُ ... إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ
وَالْعِمَالَةُ: أَجْرُ مَا عُمِلَ. وَالْمُعَامَلَةُ: مَصْدَرٌ مِنْ قَوْلِكَ عَامَلْتُهُ، وَأَنَا أَعَامِلُهُ
مُعَامَلَةً. وَالْعَمَلَةُ: الْقَوْمُ يَعْمَلُونَ بِأَيْدِيهِمْ ضَرْبًا مِنَ الْعَمَلِ، حَفَرًا، أَوْ طَيًّا أَوْ
نَحْوَهُ. وَمِنْ الْبَابِ: عَامِلُ الرُّمَحِ وَعَامِلَتُهُ، وَهُوَ مَا دُونَ الثَّعْلَبِ قَلِيلًا مِمَّا يَلِي
السِّنَانِ، وَهُوَ صَدْرُهُ.

وَالرَّجُلُ يَعْتَمِلُ لِنَفْسِهِ، وَيَعْمَلُ لِقَوْمٍ، وَيَسْتَعْمِلُ غَيْرَهُ، وَيُعْمِلُ رَأْيَهُ أَوْ كَلَامَهُ
أَوْ رُحْمَهُ. وَالْبَنَاءُ يُسْتَعْمَلُ اللَّبَنِ، إِذَا بَنَى بِهِ. قَالَ: وَالْيَعْمَلَةُ مِنَ الْإِبِلِ: اسْمٌ لَهَا
اشْتُقَّ مِنَ الْعَمَلِ، وَالْجَمْعُ يَعْمَلَاتٌ. وَلَا يُقَالُ ذَلِكَ إِلَّا لِلْأُنثَى، وَقَدْ يَجُوزُ
الْيَعَامِلُ^(١).

(تقول: أعط العامل عمالته، ووفقه جعالته. وفلان ابن عمل إذا كان قويًا
عليه. ويقال لمشاة اليمن: بنو عمل.

ويقال للذين يعملون بأيديهم في طين وبناء ونحوه: العملة. وإنه لحسن
العملة. ويقال: من الذي عمّل عليكم أي نصب عاملاً. والرجل يعتمل لنفسه
ويستعمل غيره. ويعمل رأيه. ويتعمّل في حاجات المسلمين أي يتعنى ويجتهد.
وناقة عملة وعمالة ويعملة: فارهة)^(٢).

(١) . باختصار من: مقاييس اللغة ٤ : ١٤٥ .

(٢) . باختصار من: أساس البلاغة للزمخشري ١ : ٦٧٨ .

المبحث الثاني: معنى العامل والمعمول في الاصطلاح

(العامل: ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب.
العامل القياسي: هو ما صح أن يقال فيه: كل ما كان كذا فإنه يعمل كذا،
كقولنا: غلام زيد، لما رأيت أثر الأول في الثاني وعرفت علته قست عليه: ضرب
زيد، وثوب بكر.

العامل السماعي: هو ما صح أن يقال فيه: هذا يعمل كذا وهذا يعمل
كذا، وليس لك أن تتجاوز، كقولنا: إن "الباء" تجر، و"لم" تجزم، وغيرهما.
العامل المعنوي: هو الذي لا يكون للسان فيه حظ، وإنما هو معنى يعرف
بالقلب) ^(١).

(العامل عند النحاة ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من
الإعراب. قد اشتهر فيما بينهم أن الاسم هو الأصل في الإعراب وأن المضارع قد
تطّّل عليه بسبب المضارعة. فاعلم أن تعلّق الفعل وما أشبهه من الحروف
والأسماء وغيرها بالاسم المتمكّن سبب لثبوت وصف فيه كالفاعلية والمفعولية
والإضافة، وهذه معان معقولة تستدعي نصب علامة يستدلّ بها عليها، فجعلوا
الإعراب الذي هو الرفع والنصب والجر دلائل عليها، وسمّوا تلك المعاني
مقتضيات للإعراب، وسمّوا الأشياء التي تعلّقها بالاسم المتمكّن سبب لحدوث
هذه المعاني عوامل.

وكذلك مضارعة الفعل المضارع بالاسم تستدعي إجراء حكم الاسم عليه
في الإعراب وسمّوا مضارعته الاسم مقتضية لإعرابه، وسمّوا المعنى الذي هو به أوفر
حظًا من المضارعة، أعني وقوعه موقع الاسم عامل الرفع، والحرف الذي هو معه

(١). التعريفات للجرجاني: ١٤٥.

في تقدير الاسم أو ما أشبهه، أعني أنّ وأخواتها عامل النصب، والحرف الذي جزمه أي قطعه عن تقدير الاسمية وما أشبهه، أعني إن وأخواتها عامل الجزم، إذا عرفت هذا فقد عرفت معنى التعريف فإنّ العامل بسببه يحدث المعنى المقتضي لكون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب كذا في الضوء. ثم العوامل قسمان:

لفظية وهي ما يتلفظ بها حقيقة أو حكما ومعنوية وهي ما لا يكون له أثر في اللفظ أصلا لا حقيقة ولا حكما كرافع المبتدأ والخبر والفعل المضارع. وقد يطلق العامل المعنوي على ما لا يكون عامليته باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى خارج عنه، يفهم من فحوى الكلام كمعنى الإشارة أو التنبيه في قائما في قولنا هذا زيد قائما، ويقابله العامل اللفظي بمعنى ما يكون عامليته باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه سواء كان ملفوظاً حقيقة أو حكما كعامل الظرف، فإنّه مقدّر بفعل أو اسم فاعل وتوضيحه يطلب من شروح الكافية في بحث الحال^(١).

(١). كشف اصطلاحات الفنون ٢: ١١٦٠.

الفصل الثاني قواعد العامل والمعمول عند المفسرين

المبحث الأول: قواعد عامّة في العامل والمعمول

١. قاعدة: (المعمول تابع للعامل، فلا يقع إلا حيث يقع العامل)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم الزمخشري، فعند قوله سبحانه: (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَّ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِؤْنَ) [هود: ٨] قال: (وَيَوْمَ يَأْتِيهِمْ مَنْصُوبٌ بِخَبَرِ لَيْسَ، وَيَسْتَدِلُّ بِهِ مِنْ يَسْتَجِيزُ تَقْدِيمَ خَبَرِ لَيْسَ عَلَى لَيْسَ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا جَازَ تَقْدِيمَ مَعْمُولٍ خَبَرَهَا عَلَيْهَا، كَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ خَبَرِهَا، إِذَا الْمَعْمُولُ تَابَعَ لِلْعَامِلِ، فَلَا يَقَعُ إِلَّا حَيْثُ يَقَعُ الْعَامِلُ) ^(١).

٢. قاعدة: (لا يفصل بين العامل والمعمول فيه بما ليس منه)

هذه القاعدة مستفادة من الواحدي، فعند قوله سبحانه: (لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ) [البقرة: ٢٧٣] قال: (واللام في قوله: (لِلْفُقَرَاءِ) متعلق بمحذوف، تأويله: هذه الصدقات، أو النفقة للفقراء، وقد تقدّم ما يدل عليه؛ لأنه قد سبق ذكر الإنفاق والصدقات).

قال ابن الأنباري: وهذا كما تقول: عاقل لبيب، إذا تقدم وصف رجل، والمعنى: الموصوف عاقل لبيب، وكذلك كتبوا على الأكياس: ألفان ومائتان، والمعنى: الذي في الكيس ألفان، وأنشد:

تَسْأَلُنِي عَنْ بَعْلِهَا أَيُّ فَتًى ... حَبُّ جَزُوعٍ وَإِذَا جَاعَ بَكِي

أراد: هو حَبُّ، فَحَذَفَ الْمَبْتَدَأَ وَأَبْقَى خَبَرَهُ.

(١). الكشف ٢: ٣٨١.

وكثير من الناس قالوا: هذه اللام مردودة على موضع اللام من قوله: (فَلَا تُنْفُسُكُمْ) كأنه قال: وما تنفقوا من خير فلا أنفسكم، للفقراء، فأبدل الفقراء من الأنفس، وهذا غلط؛ لأن بدل الشيء من غيره لا يكون إلا والمعنى مشتمل عليه، وليس كذلك ذكر النفس هاهنا؛ لأن الإنفاق لها من حيث هو عائد عليها، وللفقراء من حيث هو واصل إليهم، وليس من (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) [آل عمران: ٩٧] لأن الأمر لازم للمستطيع خاصة.

ولا يجوز أيضاً أن يكون العامل في هذه اللام (تنفقوا) إلا الأخير في الآية المتقدمة؛ لأنه لا يفصل بين العامل والمعمول فيه بما ليس منه، كما لا يجوز: كانت زيدا الحمى تأخذ^(١).

٣. قاعدة: (عَامِلُ الْعَامِلِ فِي الشَّيْءِ عَامِلٌ فِي ذَلِكَ الشَّيْءِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ. أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ) [البقرة: ١٨٣-١٨٤] قال: (وقوله تعالى: (أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ) ظرف للصيام مثل قولك الخروج يوم الجمعة، ولا يضر وقوع الفصل بين الصيام وبين أياما وهو قوله: كما كتب إلى تتقون لأن الفصل لم يكن بأجنبي عند التحقيق، إذ الحال والمفعول لأجله المستفاد من (لعل) كل ذلك من تمام عامل المفعول فيه وهو قوله صيام، ومن تمام العامل في ذلك العامل وهو كتب فإن عامل العامل في الشيء عامل في ذلك الشيء ولجواز الفصل بالأجنبي إذا كان المعمول ظرفاً،

(١). التفسير البسيط ٤: ٤٤٨.

لاتساعهم في الظروف وهذا مختار الزجاج والزخشي والرضي، ومرجع هذه المسألة إلى تجنب تشتيت الكلام باختلال نظامه المعروف، تجنباً للتعقيد المخل بالفصاحة^(١).

٤. قاعدة: (قَدْ يُؤْتَى بِلَامِ التَّعْدِيَةِ لِضَعْفِ الْعَامِلِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (قَالَصَّاحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ) [النساء: ٣٤] قال: (والقانتات: المطيعات لله. والقنوت: عبادة الله، وقدمه هنا وإن لم يكن من سياق الكلام للدلالة على تلازم خوفهن الله وحفظ حق أزواجهن، ولذلك قال: حافظات للغيب، أي حافظات أزواجهن عند غيبتهم. وعلق الغيب بالحفظ على سبيل المجاز العقلي لأنه وقته. والغيب مصدر غاب ضد حضر. والمقصود غيبة أزواجهن، واللام للتعدية لضعف العامل، إذ هو غير فعل، فالغيب في معنى المفعول، وقد جعل مفعولاً للحفظ على التوسع لأنه في الحقيقة ظرف للحفظ، فأقيم مقام المفعول ليشمل كل ما هو مظنة تخلف الحفظ في مدته: من كل ما شأنه أن يحرسه الزوج الحاضر من أحوال امرأته في عرضه وماله، فإنه إذا حضر يكون من حضوره وازعان: يزعمها بنفسه ويزعمها أيضاً اشتغالها بزوجها أما حال الغيبة فهو حال نسيان واستخفاف، فيمكن أن يبدو فيه من المرأة ما لا يرضي زوجها إن كانت غير صالحة أو سفيهة الرأي، فحصل بإنابة الظرف عن المفعول إيجاز بديع، وقد تبعه بشار إذ قال:

وَيَصُونُ غَيْبَكُمْ وَإِنْ نَزَحَا^(٢).

(١). التحرير والتنوير ٢: ١٥٨.

(٢). التحرير والتنوير ٥: ٤٠.

٥. قاعدة: (رَوَائِحُ الْأَفْعَالِ تَعْمَلُ فِي الظُّرُوفِ وَالْمَجْرُورَاتِ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء، منهم ابن عطية والباقولي والمنتجب الهمداني وأبو حيان، فعند قوله سبحانه: (وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) [التوبة: ٣] قال ابن عطية: (ويَوْمَ منصوب على الظرف والعامل فيه أَذَانٌ وإن كان قد وصف فإن رائحة الفعل باقية، وهي عاملة في الظروف، وقيل: لا يجوز ذلك إذ قد وصف المصدر فزالت عنه قوة الفعل، ويصح أن يعمل فيه فعل مضمَر تقتضيه الألفاظ، وقيل: العامل فيه صفة الأذان، وقيل: العامل فيه مُحْزِي) ^(١).

وقال الباقر: (ف) (بادي) الرأي، منصوب بقوله (اتبعك)، وهم لا يجيزون: ما أعطيت أحداً درهماً إلا زيداً ديناراً، وجاز ذا هاهنا؛ لأن (بادي) ظرف، والظرف تعمل فيه رائحة الفعل) ^(٢).

وعند قوله عز وجل: (أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ) [البقرة: ١٨٤] قال المنتجب الهمداني: ((أَيَّاماً): ظرف لـ (كُتِبَ)، أي: كُتِبَ عليكم الصيام في أيام معدودات. ولك أن تتسع فيه، فتنصبه على المفعول به. وإذا جعلت الكاف من (كَمَا) نعتاً لمصدر الصيام، جاز لك أن تجعل الأيام ظرفاً للصيام، أو مفعولاً به له على السعة؛ لأنَّ الجميع داخلٌ في صلة الصيام، ولا يستقيم أن تنصب (أَيَّاماً) بالصيام إذا جعلت الكاف من (كَمَا) وَصْفاً لمصدر (كُتِبَ)؛ ولأنك تفرق بين الصلة والموصول بأجنبي منهما، وذلك أن (أَيَّاماً) تصير من صلة الصيام، وقد فرقتَ بينهما بالأجنبي، وهو مصدر كتب، وذلك لا يجوز وكذلك

(١). تفسير ابن عطية ٣: ٥٠.

(٢). إعراب القرآن للباقر ٣: ٨٥٦.

إذا جعلته صفة للصيام، لا يجوز أن تنصبه بالصيام على أنه مفعول به على السعة؛ لأنَّ المصدر إذا وصف لا يعمل، كاسم الفاعل في حال السعة والاختيار، فإن جعلته ظرفاً جاز أن يعمل فيه؛ لأنَّ الظرف تكفيه رائحة الفعل (١).

وعند قوله عز وجل: (يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ) [آل عمران: ١٠٦] قال: ((يوم): ظرف للظرف وهو (هَئِثم)، أو لقوله: (عَظِيمٌ) أو لمعنى الجملة، كأنه قيل: يعذبون يوم تبيض، ويجوز أن يكون منصوباً بإضمار اذكروا. فإن قلت: هل يجوز أن يكون ظرفاً لعذاب؟ قلت: مُنع ذلك لكونه قد وصف، وأنا لا أمنعه وإن كان قد وصف، لأن الظرف تكفيه رائحة الفعل، ويعضد ما ذهبْتُ إليه قولُ الشيخ أبي علي: ولم يستحسنوا هذا ضاربٌ ظريفٌ زيداً، فظاهر قوله: "لم يستحسنوا" يدل على أنه يجوز على قُبْح. وقد جوز الشيخ أبو علي فيما رُوي عنه في قوله:

إذا فاقدٌ خطباءُ فرخين رجعت ... ذكرتُ سُلَيْمَى في الحَلِيطِ المَبَاينِ
أن يكون (فرخين) نصباً بفاقد مع وصفه بخطباء.

وعنه أيضاً: أنه ينتصب بفعل مضمر دل عليه فاقد، نحو: إذا فاقد خطباء فقدت فرخين، كأنه قيل: ما فقدت؟ فقال: فرخين.

وإذا كانوا قد جَوَّزوا النصب في المفعول به باسم الفاعل بعد أن وُصف، فإنَّ يُجَوِّزوه في الظرف بالمصدر بعد أن وُصف أولى وأجدر، لما ذكرت آنفاً من أن الظرف تكفيه رائحة الفعل، أي: يَعْظُمُ العذاب في هذا اليوم، وهو يوم القيامة (٢).

(١). الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للهمداني ١: ٤٤٨.

(٢). الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للهمداني ٢: ١٠٦.

وعند قوله تعالى: (أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ) [الأنعام: ٥٣] قال:
(الاستفهام هنا معناه التقرير، أي: هو كذلك).

فإن قلت: ما الفرق بين الباءين؟ وبأي شيء يتعلقان؟ قلت: أما الأول:
فمزيد للتأكيد متعلق بما دل عليه التقرير، بمعنى: أليس تعلمون بأن الله أعلم بمن
يصدر منه ذلك؟

وأما الثاني: فللتعدية؛ لأنَّ أفعل لا يقوى قوة الفعل، فَيُعَدَّى بالجار مُتَعَلِّقٌ
بأعلم. فإن قلت: (أعلم) ليس بفعل ولا مصدر كيف يتعلق به الجار؟ قلت: قد
جوز ذلك؛ لأنَّ الجار يسمى ظرفاً، والظروف يعمل فيها معنى الفعل بخلاف
المفعول، فإن أفعل لا يعمل فيه. ولذلك قالوا في قوله جل ذكره (إِنَّ رَبَّكَ هُوَ
أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ) إن التقدير: هو أَعْلَمُ يَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ،
فُنُصِبَ (مَنْ) بفعل مضمر يدل عليه الحال.

وأما الظروف فتكفيها رائحة الفعل، ولذلك أجازوا: كلَّ يوم لك ثوب، ولم
يجيزوا: قائماً في الدار زيداً، فاعرفه^(١).

وعند قوله عز وجل: (إِنَّ الْخِزْيَ الْيَوْمَ وَالْشُّوْءَ عَلَى الْكَافِرِينَ) [النحل:
٢٧] قال: ((اليوم) ظرف للخزي، ومعمول له، وهو مصدر قولك: خَزِيَ
بالكسر يَخْزِي خِزْياً، إذا ذل وهان. وقال ابن السكيت: وقع في بَلِيَّةٍ. وحرف
التعريف لا يمنع المصدر من عمله في المفعول به خصوصاً في الظرف، لأن
الظرف تكفيه رائحة الفعل^(٢).

وعند قوله تعالى: (وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ)
[الأنفال: ٧٥] قال: (وقوله: (وَأُولُو الْأَرْحَامِ) مبتدأ، و (بَعْضُهُمْ) بدل، والخبر

(١). الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للهمداني ٢: ٥٩٢.

(٢). الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للهمداني ٤: ١١١.

(أَوَّلَى)، أو (بَعْضُهُمْ) مبتدأ ثان، و(أَوَّلَى) خبره، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول، و (يَبْغُضُ) من صلة (أَوَّلَى)، لأن أفعال يعمل في الجار والمجرور، وكذا (فِي كِتَابِ اللَّهِ) من صلته، لأن الظرف تكفيه رائحة الفعل^(١).

وعند قوله سبحانه: (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا) [البقرة: ٨٣] قال أبو حيان: (واختلفوا فيما تتعلق به الباء في قوله: (وبالوالدين)، وفي انتصاب إحسانا على وجوه: أحدها: أن يكون معطوفاً على (لا تعبدون)، أعني على المصدر المنسبك من الحرف المصدرى والفعل، إذ التقدير عند هذا القائل بإفراد الله بالعبادة وبالوالدين، أي وبر الوالدين، أو بإحسان إلى الوالدين، ويكون انتصاب إحسانا على المصدر من ذلك المضاف المحذوف، فالعامل فيه الميثاق، لأنه به يتعلق الجار والمجرور، وروائح الأفعال تعمل في الظروف والمجرورات. الوجه الثاني: أن يكون متعلقاً بإحساناً، ويكون إحساناً مصدراً موضوعاً موضع فعل الأمر، كأنه قال: وأحسنوا بالوالدين. قالوا: والباء ترادف إلى في هذا الفعل، تقول: أحسنت به وإليه بمعنى واحد، وقد تكون على هذا التقدير على حذف مضاف، أي وأحسنوا ببر الوالدين، المعنى: وأحسنوا إلى الوالدين ببرهما. وعلى هذين الوجهين يكون العامل في الجار والمجرور ملفوظاً به. قال ابن عطية: ويعترض هذا القول بأن المصدر قد تقدم عليه ما هو معمول له. انتهى كلامه. وهذا الاعتراض، إنما يتم على مذهب أبي الحسن في منعه تقديم مفعول، نحو: ضرباً زيدا، وليس بشيء، لأنه لا يصح المنع إلا إذا كان المصدر موصولاً بأن ينحل لحرف مصدرى والفعل، أما إذا كان غير موصول، فلا يمتنع تقديمه عليه. فجائز أن تقول: ضرباً زيداً، وزيداً ضرباً، سواء كان العمل للفعل المحذوف العامل في المصدر، أو للمصدر النائب

(١). الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للهمداني ٥: ٢٤٠.

عن الفعل، لأن ذلك الفعل هو أمر، والمصدر النائب عنه أيضا معناه الأمر. فعلى اختلاف المذهبين في العامل يجوز التقديم. الوجه الثالث: أن يكون العامل محذوفاً، ويقدر: وأحسنوا، أو يحسنون بالوالدين، وينتصب إحساناً على أنه مصدر مؤكد لذلك الفعل المحذوف، فتقديره: وأحسنوا، مراعاة للمعنى، لأن معنى لا تعبدون: لا تعبدوا، أو تقديره: ويحسنون، مراعاة للفظ لا تعبدون، وإن كان معناه الأمر. وبهذين قدر الزمخشري هذا المحذوف. الوجه الرابع: أن يكون العامل محذوفاً، وتقديره: واستوصوا بالوالدين، وينتصب إحساناً على أنه مفعول، قاله المهدوي: الوجه الخامس: أن يكون العامل محذوفاً، وتقديره: ووصيئناهم بالوالدين، وينتصب إحساناً على أنه مفعول من أجله، أي ووصيئناهم بالوالدين إحساناً منا، أي لأجل إحساننا، أي أن التوصية بهما سببها إحساننا، إما لأن من شأننا الإحسان، أو إحساننا منا للموصين، إذ يترتب لهم على امتثال ذلك الثواب الجزيل والأجر العظيم، أو إحساناً منا للموصى بهم. وقد جاء هذا الفعل مصرحاً به في قوله تعالى: (وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا) [العنكبوت: ٨]. والمختار، الوجه الثاني: لعدم الإضمار فيه، ولا طراد مجيء المصدر في معنى فعل الأمر^(١).

وعند قوله تعالى: (فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ) [التوبة: ٣٨] قال: (قال الحوفي: في الآخرة متعلق بقليل، وقليل خبر الابتداء. وصلاح أن يعمل في الظرف مقدماً؛ لأنَّ رائحة الفعل تعمل في الظرف. ولو قلت: ما زيد عمراً إلا يضرب، لم يجز)^(٢).

(١). البحر المحيط ١: ٤٥٨.

(٢). البحر المحيط ٥: ٤٢٠.

٦. قاعدة: (اسم الفاعلِ العاملِ إذا أُضيفَ إلى معمولِه جاز أن يُتبعَ معمولُه لفظاً وموضعاً)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي فعند قوله تعالى: (الذين يَتَرَبَّصُونَ) [النساء: ١٤١] ذكر أن فيه ستة أوجه قال: (الثالث: أنه تابع لهم على الموضع فيكون منصوب المحلّ، وقد تقرر أنّ اسم الفاعلِ العاملِ إذا أُضيفَ إلى معمولِه جاز أن يُتبعَ معمولُه لفظاً وموضعاً، تقول: «هذا ضاربٌ هندٍ العاقلةِ والعاقلةُ» بجرّ العاقلة ونصبِها) ^(١).

٧. قاعدة: (العاملُ لا يعملُ في حالين)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان، فعند قوله سبحانه: (اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ) [البقرة: ١٥] قال: (يعمّهون: جملة في موضع الحال، نصب على الحال، إما من الضمير في يمدّهم وإما من الضمير في طغيانهم لأنه مصدر مضاف للفاعل، وفي طغيانهم يحتمل أن يكون متعلقاً بيمدّهم، ويحتمل أن يكون متعلقاً بيعمّهون. ومنع أبو البقاء أن يكون في طغيانهم ويعمّهون حالين من الضمير في يمدّهم، قال: لأن العامل لا يعمل في حالين. انتهى كلامه.

وهذا الذي ذهب إليه يحتاج إلى تقييد، وهو أن تكون الحالان لذي حال واحد، فإن كانا لذوي حال جاز، نحو: لقيت زيدا مصعدا منحدرًا فأما إذا كانا لذي حال واحد، كما ذكرناه، ففي إجازة ذلك خلاف. ذهب قوم إلى أن ذلك لا يجوز كما لم يجوز ذلك للعامل أن يقضي مصدرين، ولا ظرفي زمان، ولا ظرفي

(١). الدر المصون ٤: ١٢٣.

مكان، فكذا لا يقضي حالين. وخصص أهل هذا المذهب هذا القول بأن لا يكون الثاني على جهة البدل، أو معطوفاً، فإنه إذا كانا كذلك جازت المسألة. قال: بعضهم: إلا أفعل التفضيل، فإنها تعمل في ظرفي زمان، و ظرفي مكان، وحالين لذي حال، فإن ذلك يجوز، وهذا المذهب اختاره أبو الحسن بن عصفور. وذهب قوم إلى أنه يجوز للعامل أن يعمل في حالين لذي حال واحد، وإلى هذا أذهب، لأن الفعل الصادر من فاعل، أو الواقع بمفعول، يستحيل وقوعه في زمانين، وفي مكانين. وأما الحالان فلا يستحيل قيامهما بذي حال واحد، إلا إن كانا ضدّين، أو نقيضين. فيجوز أن تقول: جاء زيد ضاحكاً راكباً، لأنه لا يستحيل مجيئه وهو ملتبس بهذين الحالين. فعلى هذا الذي قررناه من الفرق يجوز أن يجيء الحالان لذي حال واحد، والعامل فيهما واحد^(١).

٨. قاعدة: (إذا كانَ العاملُ في الحالِ معنى الفعلِ لا الفعل لم يجز تقديمُ الحالِ عليه)

هذه القاعدة مستفادة من الواحدي، فعند قوله سبحانه: (وهذا صراطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ) [الأنعام: ١٢٦] قال: (قال بعض أهل المعاني: (الإشارة وقع إلى البيان الذي جاء في القرآن) وانتصب (مُسْتَقِيمًا) على الحال والعامل فيه معنى (هذا) وذلك أن ذا يتضمن معنى الإشارة، كقولك: هذا زيد قائماً، معناه: أشير إليه في حال قيامه، وإذا كان العامل في الحال معنى الفعل لا الفعل لم يجز تقديم الحال عليه، لا يجوز قائماً هذا زيد، ويجوز ضاحكاً جاء زيد)^(٢).

(١). البحر المحيط ١: ١١٦.

(٢). التفسير البسيط ٨: ٤٣١.

٩. قاعدة: (الفعلُ العاملُ في الظرفِ لا بُدَّ أن يقعَ فيه، أمّا أن يسبقَهُ
أو يتأخّر عنه، فلا لأنّه لا يكونُ له ظرفاً)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان، فعند قوله سبحانه: (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ
لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً) [البقرة: ٣٠] قال: (اختلف المعربون في
إذ، فذهب أبو عبيدة وابن قتيبة إلى زيادتها، وهذا ليس بشيء، وكان أبو عبيدة
وابن قتيبة ضعيفين في علم النحو. وذهب بعضهم إلى أنها بمعنى قد، التقدير:
وقد قال ربك، وهذا ليس بشيء، وذهب بعضهم إلى أنه منصوب نصب
المفعول به باذكر، أي واذكر: إذ قال ربك، وهذا ليس بشيء، لأن فيه إخراجها
عن بابها، وهو أنه لا يتصرف فيها بغير الظرفية، أو بإضافة ظرف زمان إليها.
وأجاز ذلك الزمخشري وابن عطية وناس قبلهما وبعدهما، وذهب بعضهم
إلى أنها ظرف.

واختلفوا، فقال بعضهم: هي في موضع رفع، التقدير: ابتداء خلقكم. وقال
بعضهم في موضع نصب، التقدير: وابتداء خلقكم، إذ قال ربك. وناسب هذا
التقدير لما تقدم قوله: (خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً)، وكلا هذين القولين لا
تحرير فيه، لأن ابتداء خلقنا لم يكن وقت قول الله للملائكة: (إِنِّي جَاعِلٌ فِي
الْأَرْضِ خَلِيفَةً)، لأن الفعل العامل في الظرف لا بد أن يقع فيه، أمّا أن يسبقه
أو يتأخر عنه، فلا لأنه لا يكون له ظرفاً. وذهب بعضهم إلى أن إذ منصوب
يقال بعدها، وليس بشيء، لأن إذ مضافة إلى الجملة بعدها والمضاف إليه لا
يعمل في المضاف. وذهب بعضهم إلى أن نصبها بأحياءكم، تقديره: (وَهُوَ الَّذِي
أَحْيَاكُمْ)، إذ قال ربك، وهذا ليس بشيء لأنه حذف بغير دليل، وفيه أن
الإحياء ليس واقعا في وقت قول الله للملائكة، وحذف الموصول وصلته، وإبقاء
معمول الصلة. وذهب بعضهم إلى أنه معمول لخلقكم من قوله تعالى: (اعبدوا

ربكم الذي خلقكم) إذ قال ربك، فتكون الواو زائدة، ويكون قد فصل بين العامل والمعمول بهذه الجمل التي كادت أن تكون سورا من القرآن، لاستبداد كل آية منها بما سبقت له، وعدم تعلقها بما قبلها التعلق الإعرابي.

فهذه ثمانية أقوال ينبغي أن ينزه كتاب الله عنها. والذي تقتضيه العربية نصبه بقوله: قالوا أتجعل، أي وقت قول الله للملائكة: إني جاعل في الأرض، قالوا أتجعل، كما تقول في الكلام: إذ جئني أكرمتك، أي وقت مجيئك أكرمتك، وإذ قلت لي كذا قلت لك كذا. فانظر إلى حسن هذا الوجه السهل الواضح، وكيف لم يوفق أكثر الناس إلى القول به) ^(١).

١٠. قاعدة: (التَّقْوِيَةُ إِمَّا أَنْ يُقَصَّدَ بِهَا تَقْوِيَةُ الْعَامِلِ لِضَعْفِهِ فِي الْعَمَلِ بِالْفِرْعَانِيَّةِ أَوْ التَّأْخِيرِ، وَإِمَّا أَنْ يُقَصَّدَ بِهَا تَقْوِيَةُ مَعْنَاهُ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله عز وجل: (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ) [الفاتحة: ٦] قال: (والهداية الدلالة بتلطف ولذلك خصت بالدلالة لما فيه خير المدلول لأن التلطف يناسب من أريد به الخير، وهو يتعدى إلى مفعول واحد بنفسه لأن معناه معنى الإرشاد، ويتعدى إلى المفعول الثاني وهو المهدي إليه بإلى وباللام والاستعمالان واردان، تقول هديته إلى كذا على معنى أوصلته إلى معرفته، وهديته لكذا على معنى أرشدته لأجل كذا: فاهدوهم إلى صراط الجحيم [الصفات: ٢٣] ، الحمد لله الذي هدانا لهذا [الأعراف: ٤٣]

وقد يعدى إلى المفعول الثاني بنفسه كما هنا على تضمينه معنى عرف قيل هي لغة أهل الحجاز وأما غيرهم فلا يعديده بنفسه وقد جعلوا تعديته بنفسه من

(١). البحر المحيط ١: ٢٢٤.

التوسع المعبر عنه بالحذف والإيصال. وقيل الفرق بين المتعدي وغيره أن المتعدي يستعمل في الهداية لمن كان في الطريق ونحوه ليزداد هدى ومصدره حينئذ الهداية، وأما هداة إلى كذا أو لكذا فيستعمل لمن لم يكن سائرا في الطريق ومصدره هدى، وكأن صاحب هذا القول نظر إلى أن المتعدي بالحرف إنما عدي لتقويته والتقوية إما أن يقصد بها تقوية العامل لضعفه في العمل بالفرعية أو التأخير، وإما أن يقصد بها تقوية معناه، والحق أن هذا إن تم فهو أغلبي على أنه تخصيص من الاستعمال فلا يقتضي كون الفعل مختلف المعنى لأن الفعل لا تختلف معانيه باعتبار كيفية تعديته إلا إذا ضمن معنى فعل آخر على أن كلا من الهدى والهداية اسم مصدر والمصدر هو الهدى. والذي أراه أن التعدية والقصور ليسا من الأشياء التي تصنع باليد أو يصطلح عليها أحد، بل هي جارية على معنى الحدث المدلول للفعل فإن كان الحدث يتقوم معناه بمجرد تصور من قام به فهو الفعل القاصر وإن كان لا يتقوم إلا بتصور من قام به ومن وقع عليه فهو المتعدي إلى واحد أو أكثر، فإن أشكلت أفعال فإنما إشكالها لعدم اتضاح تشخص الحدث المراد منها لأن معناها يحوم حول معان متعددة. وهدى متعد لواحد لا محالة، وإنما الكلام في تعديته لثان فالحق أنه إن اعتبر فيه معنى الإراءة والإبانة تعدى بنفسه وإن اعتبر فيه مطلق الإرشاد والإشارة فهو متعد بالحرف فحالة تعديته هي المؤذنة بالحدث المتضمن له^(١).

وعند قوله سبحانه: (يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ) [النساء: ٢٦] قال: (وقوله: (يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ) انتصب فعل (ليبين) بأن المصدرية محذوفة، والمصدر المنسبك مفعول (يريد) ، أي يريد الله البيان لكم والهدى والتوبة، فكان أصل الاستعمال ذكر (أن) المصدرية، ولذلك

(١). التحرير والتنوير ١: ١٨٧.

فاللام هنا لتوكيد معنى الفعل الذي قبلها، وقد شاعت زيادة هذه اللام بعد مادة الإرادة وبعد مادة الأمر معاقبة لأن المصدرية. تقول، أريد أن تفعل وأريد لتفعل، وقال تعالى: (يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَهِهِمْ) [التوبة: ٣٢] وقال: (يُرِيدُونَ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَهِهِمْ) [الصف: ٨] وقال: (وَأُمِرْتُ أَنْ أُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ) [غافر: ٦٦] وقال: (وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ) [الشورى: ١٥] فإذا جاؤوا باللام أشبهت لام التعليل فقدرُوا (أن) بعد اللام المؤكدة كما قد روها بعد لام كي لأنها أشبهتها في الصورة، ولذلك قال الفراء: اللام نائبة عن أن المصدرية. وإلى هذه الطريقة مال صاحب «الكشاف».

وقال سيبويه: هي لام التعليل أي لام كي، وأن ما بعدها علة، ومفعول الفعل الذي قبلها محذوف يقدر بالقرينة، أي يريد الله التحليل والتحريم لبيان. ومنهم من قرر قول سيبويه بأن المفعول المحذوف دل عليه التعليل المذكور فيقدر: يريد الله البيان لبيان، فيكون الكلام مبالغة يجعل العلة نفس المعلن.

وقال الخليل، وسيبويه في رواية عنه: اللام ظرف مستقر هو خبر عن الفعل السابق، وذلك الفعل مقدر بالمصدر دون سابق على حد «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه» أي إرادة الله كائنة للبيان، ولعل الكلام عندهم محمول على المبالغة كأن إرادة الله انحصرت في ذلك. وقالت طائفة قليلة: هذه اللام للتقوية على خلاف الأصل، لأن لام التقوية إنما يجاء بها إذا ضعف العامل بالفرعية أو بالتأخر. وأحسن الوجوه قول سيبويه، بدليل دخول اللام على كي في قول قيس بن سعد بن عبادة الخزرجي.

أَرَدْتُ لِكَيْمَا يَعْلَمَ النَّاسُ أَنَّهَا ... سَرَاوِيلُ قَيْسٍ وَالْوُفُودُ شُهُودُ
وعن النحاس أن بعض القراء سمى هذه اللام لام (أن) ^(١).

(١). التحرير والتنوير ٥: ١٩.

وعند قوله سبحانه: (وَفِي نُسَخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ) [الأعراف: ١٥٤] قال: (وقوله: لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ يتنازع تعلقه كل من هدى ورحمة، واللام في قوله: لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ) لام التقوية، دخلت على المفعول لضعف العامل بتأخيره عن المفعول^(١).

وعند قوله سبحانه: (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ) [يوسف: ٤٣] قال: (وتقديم للرُّؤْيَا على عامله وهو تعبرون للرعاية على الفاصلة، مع الاهتمام بالرُّؤْيَا في التعبير. والتعريف في للرُّؤْيَا تعريف الجنس. واللام في (الرُّؤْيَا) لام التقوية لضعف العامل عن العمل بالتأخير عن معموله)^(٢).

وعند قوله سبحانه: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) [الحجر: ٩] قال: (والضمير المجرور باللام عائد إلى الذكر، واللام لتقوية عمل العامل لضعفه بالتأخير عن معموله)^(٣).

وعند قوله سبحانه: (إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ) [النحل: ١٢٠] قال: (والقانت: المطيع، واللام لام التقوية؛ لأن العامل فرع في العمل)^(٤).

وعند قوله سبحانه: (يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ) [الأنبياء: ١٠٤] قال: (واللام في قوله للكتاب لتقوية العامل فهي داخلة على مفعول طي).

(١). التحرير والتنوير ٩: ١٢٢.

(٢). التحرير والتنوير ١٢: ٢٨١.

(٣). التحرير والتنوير ١٤: ٢١.

(٤). التحرير والتنوير ١٤: ٣١٦.

ومعنى طي السماء تغيير أجرامها من موقع إلى موقع أو اقتراب بعضها من بعض^(١).

وعند قوله سبحانه: (وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ) [المؤمنون: ٤] قال: (واللام على هذا الوجه لام التقوية لضعف العامل بالفرعية وبالتأخير عن معموله. وقال أبو مسلم والراغب: اللام للتعليل وجعل الزكاة تركية النفس. ومعنى فاعلون: فاعلون الأفعال الصالحات فحذف معمول فاعلون بدلالة علته عليه)^(٢).

وعند قوله سبحانه: (بَلْ جَاءَهُمْ بِالْحَقِّ وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ) [المؤمنون: ٧٠] قال: (وتقدم المعمول في قوله: (لِلْحَقِّ كَارِهُونَ) اهتمام بذكر الحق حتى يستوعي السامع ما بعده فيقع من نفسه حسن سماعه موقع العجب من كارهيه، ولما ضعف العامل فيه بالتأخير قرن المعمول بلام التقوية)^(٣).

وعند قوله سبحانه: (وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَهُ قَانِثُونَ) [الروم: ٢٦] قال: (فاللام في قوله: (وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ) لام الملك، واللام في قوله: (كُلُّ لَهُ قَانِثُونَ) لام التقوية، أي تقوية تعدية العامل إلى معموله لضعف العامل بكونه فرعاً في العمل، وتأخيره عن معموله)^(٤).

(١). التحرير والتنوير ١٧: ١٥٩.

(٢). التحرير والتنوير ١٨: ١٣.

(٣). التحرير والتنوير ١٨: ٩١.

(٤). التحرير والتنوير ٢١: ٨٢.

وعند قوله سبحانه: (مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ) [فاطر: ٢] قال: (والإرسال: ضد الإمساك، وتعدية الإرسال باللام للتقوية؛ لأن العامل هنا فرع في العمل) ^(١)

وعند قوله سبحانه: (ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بإذنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ) [فاطر: ٣٢] قال: (واللام في (لِنَفْسِهِ) لام التقوية؛ لأن العامل فرع في العمل إذ هو اسم فاعل) ^(٢).

وعند قوله سبحانه: (وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ) [البقرة: ١٨٥] قال أبو حيان: (وفي اللام أقوال، الأول: قال ابن عطية: هي اللام الداخلة على المفعول، كالتي في قولك: ضربت لزيد، المعنى، ويريد إكمال العدة، وهي مع الفعل مقدرة بأن، كأن الكلام: ويريد لأن تكلموا العدة، هذا قول البصريين، ونحوه، قول أبي صخر:

أُرِيدُ لِأَنْسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّمَا ... تُحَيِّلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ طَرِيقٍ

انتهى كلامه. وهو كما جوزه الزمخشري. قال: كأنه قيل: يريد الله بكم اليسر، ويريد لتكملوا، لقوله: (يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا) وفي كلامه أنه معطوف على اليسر، وملخص هذا القول: أن اللام جاءت في المفعول المؤخر عن الفعل، وهو مما نصوا على أنه قليل، أو ضرورة، لكن يحسن ذلك هنا، بعده عن الفعل بالفصل، فكأنه لما أخذ الفعل مفعوله، وهو: اليسر، وفصل بينهما بجمله وهي: ولا يريد بكم العسر، بعد الفعل عن اقتضائه، فقوي باللام، كحاله إذا تقدم فقلت لزيد ضربت، لأنه بالتقدم وتأخر العامل ضعف العامل عن الوصول إليه،

(١). التحرير والتنوير ٢٢: ٢٥٣.

(٢). التحرير والتنوير ٢٢: ٣١٢.

فقوي باللام، إذ أصل العامل أن يتقدم، وأصل المعمول أن يتأخر عنه، لكن في هذا القول إضمار أن بعد اللام الزائدة، وفيه بعد. وفي كلام ابن عطية تتبع، وهو في قوله: وهي، يعني باللام مع الفعل، يعني تكملوا مقدرة بأن، وليس كذلك، بل أن مضمرة بعدها واللام حرف جر، ويبين ذلك أنه قال: كأن الكلام: ويريد لأن تكملوا العدة، فأظهر أن بعد اللام، فتصحح لفظه أن تقول: وهي مع الفعل مقدران بعدها، وقوله: هذا قول البصريين ونحوه، قول أبي صخر:

أُرِيدُ لِأَنْسَى ذِكْرَهَا

أُرِيدُ لِأَنْسَى ذِكْرَهَا ...

ليس كما ذكر، بل ذلك مذهب الكسائي والفراء، زعما أن العرب تجعل لام كي في موضع أن في أردت وأمرت. قال تعالى: (يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ) [النساء: ٢٦]، (يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا) [الصف: ٨]، و(أَنْ يُطْفِئُوا) [التوبة: ٣٢]، (إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ) [الأحزاب: ٣٣]. وقال الشاعر:

أُرِيدُ لِأَنْسَى ذِكْرَهَا ...

وقال تعالى: (وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ) [الأنعام: ٧١] و(أَنْ أُسَلِّمَ) [غافر: ٦٦] وذهب سيبويه وأصحابه إلى أن اللام هنا باقية على حالها وأن مضمرة بعدها، لكن الفعل قبلها يقدره بمصدر، كأنه قال: الإرادة للتبيين، وإرادتي لهذا، وذهب بعض الناس إلى زيادة اللام، وقد أمعنا الكلام على هذه المسألة في كتاب (التكميل في شرح التسهيل) فتطالع هناك.

وتلخص مما ذكرناه أن ما قال: من أنه قول البصريين ليس كما قال: إنما يتمشى قوله: وهي، مع الفعل مقدرة بأن على قول الكسائي والفراء، لا على قول البصريين.

وتناقض قول ابن عطية أيضا لأنه قال: هي اللام الداخلة على المفعول كالتى فى قولك: ضربت لزيد، المعنى، ويريد إكمال العدة. ثم قال: وهى مع الفعل مقدرة بأن، فمن حيث جعلها الداخلة على المفعول لا يكون جزءا من المفعول، ومن حيث قدرها بأن كانت جزءا من المفعول، لأن المفعول إنما ينسبك منها مع الفعل، فهى جزء له، والشىء الواحد لا يكون جزءا لشيء غير جزء له، فتناقض.

وأما تجويز الزمخشري أن يكون معطوفا على: اليسر، فلا يمكن إلا بزيادة اللام وإضمار: أن، بعدها، أو يجعل اللام معنى: أن، فلا تكون أن مضمرة بعدها، وكلاهما ضعيف^(١).

١١. قاعدة: (جُمْهُورُ الْبَصَرِيِّينَ يَشْتَرِطُونَ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ هُوَ الْعَامِلُ فِي الْإِسْمِ الَّذِي صَاحِبُهُ، وَلَا يَرَوْنَ وَأَوَّ الْمَعْيَةِ نَاصِبَةً الْمَفْعُولِ مَعَهُ خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) [الحشر: ٩] قال: (الأظهر أن الذين عطف على المهاجرين [الحشر: ٨] أي والذين تبوؤوا الدار والذين تبوؤوا الدار هم الأنصار.

والدار تطلق على البلاد، وأصلها موضع القبيلة من الأرض. وأطلقت على القرية قال تعالى فى ذكر ثمود (فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ) [الأعراف: ٧٨] ،

(١). البحر المحيط ٢: ٢٠٠.

أي في مدينتهم وهي حجر ثمود. والتعريف هنا للعهد لأن المراد بالدار: يثرب، والمعنى الذين هم أصحاب الدار.

هذا توطئة لقوله: (يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ).

والتبوء: اتخاذ المباءة وهي البقعة التي يبيء إليها صاحبها، أي يرجع إليها بعد انتشاره في أعماله. وفي موقع قوله: والإيمان غموض إذ لا يصح أن يكون مفعولا لفعل تبوؤوا، فتأوله المفسرون على وجهين: أحدهما أن يجعل الكلام استعارة مكنية بتشبيه الإيمان بالمنزل وجعل إثبات التبوء تخيلا فيكون فعل تبوؤوا مستعملا في حقيقته ومجازه.

وجمهور المفسرين جعلوا المعطوف عاملا مقدرا يدل عليه الكلام، تقديره: وأخلصوا الإيمان على نحو قول الراجز الذي لا يعرف:

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

وقول عبد الله بن الزبيري:

يَا لَيْتَ زَوْجَكِ قَدْ عَدَا ... مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمَحًا

أي وممسكا رمحا وهو الذي درج عليه في «الكشاف». وقيل الواو للمعية. والإيمان مفعول معه، وعندي أن هذا أحسن الوجوه، وإن قل قائلوه. والجمهور يجعلون نصب على المفعول معه سماعياً فهو عندهم قليل الاستعمال فتجنبوا تخريج آيات القرآن عليه حتى ادعى ابن هشام في «معني اللبيب» أنه غير واقع في القرآن بيقين. وتأول قوله تعالى:

(فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ) [يونس: ٧١] ، ذلك لأن جمهور البصريين

يشترون أن يكون العامل في المفعول معه هو العامل في الاسم الذي صاحبه ولا يرون واو المعية ناصبة المفعول معه خلافا للكوفيين والأخفش فإن الواو عندهم بمعنى (مع) . وقال عبد القاهر: منصوب بالواو.

والحق عدم التزام أن يكون المفعول معه معمولاً للفعل، ألا ترى صحة قول القائل: استوى الماء والخشبة. وقولهم: سرت والنيل، وهو يفيد الثناء عليهم بأن دار الهجرة دارهم آووا إليها المهاجرين لأنها دار مؤمنين لا يماثلها يومئذ غيرها. وبذلك يتضح أن متعلق من قبلهم فعل تبوؤا بمفرده، وأن المجرور المتعلق به قيد فيه دون ما ذكر بعد الواو؛ لأن الواو ليست واو عطف فلذلك لا تكون قائمة مقام الفعل السابق؛ لأن واو المعية في معنى ظرف فلا يعلق بها مجرور^(١).

١٢. قاعدة: ((إِذَا حُرِفَ تَفْصِيلٌ وَلَا عَمَلٌ لَهَا فِي الْإِسْمِ بَعْدَهَا، وَلَا تَمْنَعُ الْعَامِلَ الَّذِي قَبْلَهَا عَنِ الْعَمَلِ فِي مَعْمُولِهِ الَّذِي بَعْدَهَا، فَهِيَ فِي ذَلِكَ مِثْلُ (ال) حَرْفِ التَّعْرِيفِ))

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا) [الإنسان: ٣] قال: (وإما حرف تفصيل، وهو حرف بسيط عند الجمهور. وقال سيبويه: هو مركب من حرف (إن) الشرطية و (ما) النافية. وقد تجردت (إن) بالتركيب على الشرطية كما تجردت (ما) عن النفي، فصار مجموع إما حرف تفصيل، ولا عمل لها في الاسم بعدها ولا تمنع العامل الذي قبلها عن العمل في معموله الذي بعدها فهي في ذلك مثل (ال) حرف التعريف. وقدر بعض النحاة إما الثانية حرف عطف وهو تحكم إذ جعلوا الثانية عاطفة وهي أخت الأولى، وإنما العاطف الواو وإما مقحمة بين الاسم ومعموله كما في قول تأبط شراً:

هُمَا حُطَّتَا إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ ... وَإِمَّا دَمٌ وَالْمَوْتُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ

(١). التحرير والتنوير ٢٨: ٨٩.

فإن الاسمين بعد (إما) في الموضعين من البيت مجروران بالإضافة ولذلك حذفت النون من قوله: هما خطتا، وذلك أفصح كما جاء في هذه الآية. قال ابن جني: «أما من جر (إسار) فإنه حذف النون بالإضافة ولم يعتد (إما) فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه، وعلى هذا تقول: هما إما غلاما زيد وإما عمرو، وأجود من هذا أن تقول: هما خطتا إسار ومنة وإما خطتا دم ثم قال: وأما الرفع فطريق المذهب، وظاهر أمره أنه على لغة من حذف النون لغير الإضافة فقد حكي ذلك» إلخ.

ومقتضى كلامه أن البيت روي بالوجهين: الجر والرفع وقريب منه كلام المرزوقي

وزاد فقال «وحذف النون إذا رفعت (إسار) استطالة للاسم كأنه استطال خطتا ببدله وهو قوله: إما إسار» إلخ^(١).

١٣. قاعدة: (قد يعمَلُ المَصْدَرُ المُؤَكَّدُ فِي شَيْءٍ وَلَا يُخْرِجُهُ ذَلِكَ عَنْ كَوْنِهِ مُؤَكَّدًا بِمَا زَادَهُ عَلَى مَعْنَى فِعْلِهِ؛ لِأَنَّ التَّأَكِيدَ حَاصِلٌ بِإِعَادَةِ مَدْلُولِ الْفِعْلِ، وَلَكِنْ إِذَا أَوْجَبَ ذَلِكَ الْمَعْمُولُ لَهُ تَقْيِيدًا يَجْعَلُهُ نَوْعًا أَوْ عَدَدًا فَحِينَئِذٍ يُخْرَجُ عَنِ التَّأَكِيدِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ) [البقرة: ١٨٠] قال: (وقوله حقا مصدر مؤكد ل كتب لأنه بمعناه وعلى المتقين صفة أي حقا كائنا على المتقين، ولك أن تجعله معمول حقا، ولا

(١). التحرير والتنوير ٢٩ : ٣٧٦.

مانع من أن يعمل المصدر المؤكد في شيء ولا يخرج ذلك عن كونه مؤكداً بما زاده على معنى فعله؛ لأن التأكيد حاصل بإعادة مدلول الفعل، نعم إذا أوجب ذلك المعمول له تقييداً يجعله نوعاً أو عدداً فحينئذ يخرج عن التأكيد^(١).

١٤. قاعدة: (مَوْقِعُ حَرْفِ (أَنَّ) لَا يَقَعُ فِي الْكَلَامِ إِلَّا مَعْمُولًا لِعَامِلٍ قَبْلَهُ يَقْتَضِيهِ، فَتَعَيَّنَ أَنَّ الْجُمْلَةَ بَعْدَ (أَنَّ) بِمَنْزِلَةِ الْمَفْرَدِ الْمَعْمُولِ لِلْعَامِلِ، فَلَزِمَ أَنَّ الْجُمْلَةَ بَعْدَ (أَنَّ) مُؤَوَّلَةٌ بِمَصْدَرٍ يُسَبِّكُ، أَيْ يُؤْخَذُ مِنْ خَبَرٍ (أَنَّ))

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (من أجل ذلك كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا) [المائدة: ٣٢] قال: (ومعنى كتبنا شرعنا كقوله: (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ) [البقرة: ١٨٣] . ومفعول كتبنا مضمون جملة أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا. و (أن) من قوله أنه بفتح الهمزة أخت (إن) المكسورة الهمزة وهي تفيد المصدرية، وضمير «أنه» ضمير الشأن، أي كتبنا عليهم شأننا مهما هو مماثلة قتل نفس واحدة بغير حق لقتل القاتل الناس أجمعين.

ووجه تحصيل هذا المعنى من هذا التركيب يتضح ببيان موقع حرف (أن) المفتوح الهمزة المشدد النون، فهذا الحرف لا يقع في الكلام إلا معمولا لعامل قبله يقتضيه، فتعين أن الجملة بعد (أن) بمنزلة المفرد المعمول للعامل، فلزم أن الجملة بعد (أن) مؤولة بمصدر يسبك، أي يؤخذ من خبر (أن) .

(١). التحرير والتنوير ٢: ١٤٨.

وقد اتفق علماء العربية على كون (أن) المفتوحة الهمزة المشددة النون أختا لحرف (إن) المكسورة الهمزة، وأنها تفيد التأكيد مثل أختها.

واتفقوا على كون (أن) المفتوحة الهمزة من الموصولات الحرفية الخمسة التي يسبك مدخولها بمصدر. وبهذا تزيد (أن) المفتوحة على (إن) المكسورة. وخبر (أن) في هذه الآية جملة من قتل نفسا بغير نفس إلخ. وهي مع ذلك مفسرة لضمير الشأن. ومفعول كتبنا مأخوذ من جملة الشرط وجوابه، وتقديره: كتبنا مشابحة قتل نفس بغير نفس إلخ بقتل الناس أجمعين في عظيم الجرم وعلى هذا الوجه جرى كلام المفسرين والنحويين. ووقع في «لسان العرب» عن الفراء ما حاصله: إذا جاءت (أن) بعد القول وما تصرف منه وكانت تفسيراً للقول ولم تكن حكاية له نصبتها (أي فتحت همزتها) ، مثل قولك: قد قلت لك كلاماً حسناً أن أباك شريف، تفتح (أن) لأنها فسرت «كلاماً» ، وهو منصوب، (أي مفعول لفعل قلت) فمفسره منصوب أيضاً على المفعولية لأن البيان له إعراب المبين. فالفراء يثبت لحرف (أن) معنى التفسير علاوة على ما يثبت له جميع النحويين من معنى المصدرية، فصار حرف (أن) بالجمع بين القولين دالاً على معنى التأكيد باطراد ودالاً معه على معنى المصدرية تارة وعلى معنى التفسير تارة أخرى بحسب اختلاف المقام. ولعل الفراء ينحو إلى أن حرف (أن) المفتوحة الهمزة مركب من حرفين هما حرف (إن) المكسورة الهمزة المشددة النون، وحرف (أن) المفتوحة الهمزة الساكنة النون التي تكون تارة مصدرية وتارة تفسيرية ففتح همزته لاعتبار تركيبه من (أن) المفتوحة الهمزة الساكنة النون مصدرية أو تفسيرية، وتشديد نونه لاعتبار تركيبه من (إن) المكسورة الهمزة المشددة النون، وأصله و (أن إن) فلما ركبا تداخلت حروفهما، كما قال بعض النحويين: إن أصل (لن) (لا أن) .

وهذا بيان أن قتل النفس بغير حق جرم فظيع، كفضاعة قتل الناس كلهم. والمقصود التوطئة لمشروعية القصاص المصرح به في الآية الآتية (وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ) [المائدة: ٤٥] الآية^(١).

١٥. قاعدة: (الاستثناء المفرغ يجعل العامل المنفي في قُوَّةِ المُثَبِّتِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ) [آل عمران: ١٩] قال: (وانتصب بغيا على أنه مفعول لأجله، وعامل المفعول لأجله: هو الفعل الذي تفرغ للعمل فيما بعد حرف الاستثناء، فلا استثناء كان من أزمان وعلل محذوفة والتقدير: ما اختلفوا إلا في زمن بعد ما جاءهم العلم وما كان إلا بغيا بينهم. ولك أن تجعل بغيا منصوبا على الحال من الذين أوتوا الكتاب، وهو- وإن كان العامل فيه فعلا منفيا في اللفظ- إلا أن الاستثناء المفرغ جعله في قوة المثبت، فجاء الحال منه عقب ذلك، أي حال كون المختلفين باغين، فالمصدر مؤول بالمشتق. ويجوز أن تجعله مفعولا لأجله من (اختلف) باعتبار كونه صار مثبتا كما قررنا)^(٢).

(١). التحرير والتنوير ٦: ١٧٦.

(٢). التحرير والتنوير ٣: ١٩٩.

١٦. قاعدة: (الاستثناء المنقطع يشملُه حكمُ العاملِ في المستثنى منه وإن لم يشملْه لفظُ المستثنى منه، فمعنى كونه منقطعاً أنه منقطعٌ عن مدلول الاسم الذي قبله، وليس منقطعاً عن عامله)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ) [الحديد: ٢٧] قال: (والاستثناء بقوله: (إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ) معترض بين جملة (مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ) وجملة (فَمَا رَعَوْهَا)).

وهو استثناء منقطع، والاستثناء المنقطع يشملُه حكم العامل في المستثنى منه وإن لم يشملْه لفظُ المستثنى منه فإن معنى كونه منقطعاً أنه منقطعٌ عن مدلول الاسم الذي قبله، وليس منقطعاً عن عامله، فالاستثناء يقتضي أن يكون ابتغاء رضوان الله معمولاً في المعنى لفعل كتبناها فالمعنى: لكن كتبنا عليهم ابتغاء رضوان الله، أي أن يبتغوا رضوان الله بكل عمل لا خصوص الرهبانية التي ابتدعوها، أي أن الله لم يكلفهم بها بعينها^(١).

(١). التحرير والتنوير ٢٧: ٤٢٤.

١٧. قاعدة: (الاسم بعد إلا: إما أن يُفَرَّغَ لَهُ الْعَامِلُ، فَيَكُونُ عَلَى حَسَبِ الْعَامِلِ، أَوْ لَا يُفَرَّغُ. وَإِذَا لَمْ يُفَرَّغْ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ طَالِباً مَرْفُوعاً، فَلَا يَجُوزُ إِلَّا ذِكْرُهُ قَبْلَ إِلَّا، وَإِضْمَارُهُ إِنْ كَانَ مِمَّا يُضْمَرُ، أَوْ مَنْصُوباً، أَوْ مَجْرُوراً، فَيَجُوزُ حَذْفُهُ وَإِثْبَاتُهُ لِأَنَّهُ فَضْلَةٌ. فَإِنْ حَذَفَتْهُ كَانَ الْاسْمُ الَّذِي بَعْدَ إِلَّا مَنْصُوباً عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان، فعند قوله سبحانه: (وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ) [البقرة: ٢٦] قال: (والفاسقين: مفعول يضل لأنه استثناء مفرغ، ومنع أبو البقاء أن يكون منصوباً على الاستثناء. ويكون مفعول يضل محذوفاً تقديره: وما يضل به أحداً إلا الفاسقين، وليس بممتنع، وذلك أن الاسم بعد إلا: إما أن يفرغ له العامل، فيكون على حسب العامل نحو: ما قام إلا زيد، وما ضربت إلا زيدا، وما مررت إلا بزید، إذا جعلت زيدا وبزيد معمولاً للعامل قبل لا، أو لا يفرغ. وإذا لم يفرغ، فإما أن يكون العامل طالبا مرفوعاً، فلا يجوز إلا ذكره قبل إلا، وإضماره إن كان مما يضم، أو منصوباً، أو مجروراً، فيجوز حذفه لأنه فضلة وإثباته. فإن حذفته كان الاسم الذي بعد إلا منصوباً على الاستثناء فتقول: ما ضربت إلا زيدا، تريد ما ضربت أحداً إلا زيدا، وما مررت إلا عمرا، تريد ما ضربت أحداً إلا زيدا، وما مررت إلا عمرا، قال الشاعر:

نَجَا سَالِمٌ وَالنَّفْسُ مِنْهُ بِشِدْقِهِ ... وَلَمْ يَنْجُ إِلَّا جَفْنُ سَيْفٍ وَمِئْزَرًا

يريد ولم ينج بشيء إلا جفن سيف، وإن أثبتته، ولم يحذفه، فله أحكام مذكورة.

فعلى هذا الذي قد قعده النحويون يجوز في الفاسقين أن يكون معمولاً ليضل، ويكون من الاستثناء المفرغ، ويجوز أن يكون منصوباً على الاستثناء،

ويكون معمول يضل قد حذف لفهم المعنى، والفاسق هو الخارج من طاعة الله تعالى. فتارة يكون ذلك بكفر وتارة يكون بعصيان غير الكفر^(١).

١٨. قاعدة: (شَرُطُ الاشتغالِ جَوَازُ تَسَلُّطِ الْعَامِلِ عَلَى مَا قَبْلَهُ)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي فعند قوله تعالى: (لَكِنَّ الرَّاْسِخُوْنَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ) [النساء: ١٦٢] ذكر أن فيها أقوالاً قال: (الثالث: أنه عطفٌ على الضمير المستكنِّ في «الراسخون»، وجاز ذلك للفصل. الرابع: أنه معطوفٌ على الضمير في «المؤمنون» الخامس: أنه معطوفٌ على الضمير في «يؤمنون» السادس: أنه معطوفٌ على «المؤمنون»، السابع: أنه مبتدأ وخبره «أولئك سنؤتيهم» فيكون «أولئك» مبتدأ، و«سنؤتيهم» خبره، والجملة خبرُ الأول، ويجوزُ في «أولئك» أن ينتصبَ بفعلٍ محذوفٍ يفسره ما بعده فيكونَ من باب الاشتغال، إلا أنَّ هذا الوجه مرجوحٌ من جهة أنَّ «زيدٌ ضربته» بالرفع أجودٌ من نصبه، لأنه لا يحوج إلى إضمار، ولأنَّ لنا خلافاً في تقديم معمول الفعل المقترن بحرف التنفيس في نحو «سأضربُ زيداً» مَنَعَ بعضهم «زيداً سأضرب» ، وشرطُ الاشتغالِ جوازُ تسلُّطِ العاملِ على ما قبله، فالأولى أن نحمله على ما خلاف فيه^(٢).

(١). البحر المحيط ١: ٢٠٣.

(٢). الدر المصون ٤: ١٥٦.

١٩. قاعدة: (الاشتغال يتضمن تأكيداً باعتبار الفعل المقدّر العامل في المشتغل عنه الدالّ عليه الفعل الظاهر المشتغل بضمير الاسم المقدّم)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا) [النازعات: ٣٠] قال: (ولأجل الاهتمام بدلالة خلق الأرض وما تحتوي عليه قدم اسم الأرض على فعله وفاعله فانتصب على طريقة الاشتغال، والاشتغال يتضمن تأكيداً باعتبار الفعل المقدّر العامل في المشتغل عنه الدالّ عليه الفعل الظاهر المشتغل بضمير الاسم المقدّم)^(١).

٢٠. قاعدة: (التعليق يكثر في الكلام في أفعال العلم والظنّ إذا جاء بعد الأفعال استفهاماً أو نفياً أو لام ابتداءً أو لام قسم، وألحق بأفعال العلم والظنّ ما قارب معناها من الأفعال)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ) [البقرة: ٢١١] قال: (وحقّ سؤال أن يتعدى إلى مفعولين من باب كسا أي ليس أصل مفعوليه مبتدأ وخبراً، وجملة كم آتيناهم لا تكون مفعوله الثاني إذ ليس الاستفهام مطلوباً بل هو عين الطلب، ففعل سل معلق عن المفعول الثاني لأجل الاستفهام، وجملة كم آتيناهم في موقع المفعول الثاني سادة مسدّه.

والتعليق يكثر في الكلام في أفعال العلم والظنّ إذا جاء بعد الأفعال استفهاماً أو نفياً أو لام ابتداءً أو لام قسم، وألحق بأفعال العلم والظنّ ما قارب

(١). التحرير والتنوير ٣٠: ٨٦.

معناها من الأفعال، قال في «التسهيل» «ويشاركهن فيه (أي في التعليق) مع الاستفهام، نظر وتفكر وأبصر وسأل» ، وذلك كقوله تعالى: (يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ) [الذاريات: ١٢] ولما أخذ سأل هنا مفعوله الأول فقد علق عن المفعول الثاني، فإن سبب التعليق هو أن مضمون الكلام الواقع بعد الحرف الموجب للتعليق ليس حالة من حالات المفعول الأول فلا يصلح لأن يكون مفعولا ثانيا للفعل الطالب مفعولين، قال سيبويه «لأنه كلام قد عمل بعضه في بعض فلا يكون إلا مبتدأ لا يعمل فيه شيء قبله» اهـ وذلك سبب لفظي مانع من تسلط العامل على معموله لفظا، وإن كان لم يزل عاملا فيه معنى وتقديرا، فكانت الجملة باقية في محل المعمول، وأداة الاستفهام من بين بقية موجبات التعليق أقوى في إبعادها معنى ما بعدها عن العامل الذي يطلبه، لأن الكلام معها استفهام ليس من الخبر في شيء، إلا أن ما تحدثه أداة الاستفهام من معنى الاستعلام هو معنى طارئ في الكلام غير مقصود بالذات بل هو قد ضعف بوقوعه بعد عامل خبري فصار الاستفهام صوريا، فلذلك لم يبطل عمل العامل إلا لفظا، فقولك: علمت هل قام زيد قد دل علم على أن ما بعده محقق فصار الاستفهام صوريا وصار التعليق دليلا على ذلك، ولو كان الاستفهام باقيا على أصله لما صح كون جملته معمولة للعامل المعلق.

قال الرضي: «إن أداة الاستفهام بعد العلم ليست مفيدة لاستفهام المتكلم بها للزوم التناقض بين علمت وأزيد قائم بل هي لمجرد الاستفهام والمعنى علمت الذي يستفهم الناس عنه» اهـ، فيجيء من كلامه أن قولك علمت أزيد قائم يقوله: من علم شيئا يجهله الناس أو يعتنون بعلمه، بخلاف قولك علمت زيدا قائما، وقد يكون الاستفهام الوارد بعد السؤال حكاية للفظ السؤال فتكون جملة الاستفهام بيانا لجملة السؤال قال صدر الأفاضل في قول الحريري «سألناه أنى اهتديت إلينا» أي سألناه هذا السؤال اهـ. وهو يتأتى في هذه الآية.

ويجوز أن يضمن سل معنى القول، أي فيكون مفعوله الثاني كلاما فقد أعطي سل مفعولين: أحدهما مناسب لمعنى لفظه والآخر مناسب لمعنى المضمن. وجوز التفتازاني في «شرح الكشاف» أن جملة كم آتيناهم بيان للمقصود من السؤال، أي سلهم جواب هذا السؤال، قال السلوكي في «حاشية المطول»: فتكون الجملة واقعة موقع المفعول، أي ولا تعليق في الفعل. وجوز صاحب «الكشاف» أن تكون (كم) خبرية، أي فتكون ابتداء كلام وقد قطع فعل السؤال عن متعلقه اختصارا لما دل عليه ما بعده، أي سلهم عن حالهم في شكر نعمة الله، فبذلك حصل التقريع. ويكون كم آتيناهم تدرجا في التقريع بقرينة ومن يبدل نعمة الله، ولبعد كونها خبرية أنكره أبو حيان على صاحب «الكشاف» وقال إنه يفضي إلى اقتطاع الجملة التي فيها كم عن جملة السؤال مع أن المقصود السؤال عن النعم^(١).

٢١. قاعدة: (لَا يَجْتَمِعُ ضَمِيرَانِ مُتَّحِدَا الْمَعَادِ: أَحَدُهُمَا فَاعِلٌ، وَالْآخَرُ مَفْعُولٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، إِلَّا إِذَا كَانَ الْعَامِلُ مِنْ بَابِ ظَنٍّ وَأَخَوَاتِهَا)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (كَأَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيْطَغَى. أَنْ رَأَاهُ اسْتَغَى) [العلق: ٦. ٧] قال: (وضمير رآه المستتر المرفوع على الفاعلية وضميره البارز المنصوب على المفعولية كلاهما عائد إلى الإنسان، أي أن رأى نفسه استغنى).

ولا يجتمع ضميران متحدا المعاد: أحدهما فاعل، والآخر مفعول في كلام العرب، إلا إذا كان العامل من باب ظن وأخواتها كما في هذه الآية، ومنه قوله

(١). التحرير والتنوير ٢: ٢٨٩.

تعالى: (قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ) في سورة الإسراء [٦٢] . قال الفراء: والعرب تطرح النفس من هذا الجنس (أي جنس أفعال الظن والحسبان) تقول: رأيتني وحسبتي، ومتى تراك خارجاً، ومتى تظنك خارجاً، وألحقت (رأى) البصرية ب (رأى) القلبية عند كثير من النحاة^(١).

المبحث الثاني: قواعد في العامل والمعمول والعطف

٢٢. قاعدة: (حَرْفُ الْعَطْفِ يُغْنِي عَنْ إِعَادَةِ الْعَامِلِ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم أبو علي الفارسي وابن السراج وابن عاشور، فعند قوله تعالى: (فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ) [آل عمران: ١٨٤] قال أبو علي الفارسي: (وجه قراءة من قرأ: بالبينات والزبر أنّ الواو قد أغنت عن تكرير العامل، ألا ترى أنّك إذا قلت: مررت بزيد وعمرو، أشركت الواو عمرا في الباء، فأنت عن تكريرك الباء مستغن، وكذلك إذا قلت: جاءني زيد وعمرو: فالواو: قد أشركت عمرا في المجيء، وكذلك جميع حروف العطف. ووجه قول ابن عامر أنّ إعادة الباء، وإن كان مستغنى عنها فإنّه لضرب من التأكيد، ولو لم يكرر لاستغنى بإشراك حرف العطف، وكلا الوجهين حسن عربي)^(٢).

وقال ابن السراج: (العطف على عاملين، لا يجوز من قبل أن حرف العطف إنما وضع لينوب عن العامل، ويغني عن إعادته، فإن قلت: قام زيد وعمرو فالواو أغنت عن إعادة "قام" فقد صارت ترفع كما يرفع قام، وكذلك إذا

(١). التحرير والتنوير ٣٠: ٤٤٥.

(٢). باختصار من: الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ٣: ١١٤.

عطف بها على منصوب نحو قولك: إن زيداً منطلقاً وعمراً فالواو نصبت كما نصبت "إن" وكذلك في الخفض إذا قلت: مررت بزيد وعمرو، فالواو جرت كما جرت الباء فلو عطف على عاملين أحدهما يرفع والآخر ينصب، لكنت قد أحلت؛ لأنها كان تكون رافعة ناصبة في حال قد أجمعوا على أنه لا يجوز أن تقول: مرّ زيدٌ وعمرو وبكرٌ خالدٍ، فتعطف على الفعل والباء ولو جاز العطف على عاملين لجاز هذا واختلفوا إذا جعلوا المخفوض يلي الواو، فأجاز الأخفش ١ ومن ذهب مذهبه: مرّ زيدٌ وعمرو وخالدٌ بكرٌ^(١).

وعند قوله سبحانه: (أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَّجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ) [البقرة: ١٩] قال ابن عاشور: (وقد استقرت من استعمالهم فرأيتهم قد يسلكون طريقة عطف تشبيهه على تشبيهه...

وكثر أن يكون العطف في نحوه ب(أو) دون الواو، و(أو) موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء فيتولد منها معنى التسوية وربما سلكوا في إعادة التشبيه مسلك الاستفهام بالهمزة

وربما عطفوا بالواو كما في قوله تعالى: (ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ) [الزمر: ٢٩] الآية ثم قال: (وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ) [النحل: ٧٦] الآية. وقوله: (وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ. وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ. وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ) [فاطر: ١٩. ٢١] الآية بل وربما جمعوا بلا عطف كقوله تعالى: (حَتَّى جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا خَامِدِينَ) [الأنبياء: ١٥] وهذه تفننات جميلة في الكلام البليغ فما ظنك بها إذا وقعت في التشبيه التمثيلي فإنه لعزته مفردا تعز استطاعة تكريره.

(١). الأصول في النحو لابن السراج ٢: ٦٩.

و(أو) عطفت لفظ (صيب) على الذي استوقد [البقرة: ١٧] بتقدير مثل بين الكاف وصيب. وإعادة حرف التشبيه مع حرف العطف المغني عن إعادة العامل، وهذا التكرير مستعمل في كلامهم وحسنه هنا أن فيه إشارة إلى اختلاف الحالين المشبهين كما سنبينه، وهم في الغالب لا يكررونه في العطف) ^(١).

وعند قوله تعالى: (وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهِ غَيْرُهُ أَفَلَا تَتَّقُونَ) [الأعراف: ٦٥] قال: (يجوز أن يكون العطف من عطف الجمل بأن يقدر بعد واو العطف «أرسلنا» لدلالة حرف (إلى) عليه، مع دلالة سبق نظيره في الجملة المعطوف عليها، والتقدير وأرسلنا إلى عاد، فتكون الواو لمجرد الجمع اللفظي من عطف القصة على القصة وليس من عطف المفردات، ويجوز أن يكون من عطف المفردات: عطفت الواو هودا على نُوحاً [الأعراف: ٥٩] ، فتكون الواو نائية عن العامل وهو (أرسلنا) [الأعراف: ٥٩] ، والتقدير: «لقد أرسلنا نوحا إلى قومه وهودا أخا عاد إليهم وقدمت (إلى) فهو من العطف على معمولي عامل واحد، وتقديم (إلى) اقتضاه حسن نظم الكلام في عود الضمائر، والوجه الأول أحسن) ^(٢).

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ) [التوبة: ٢٩] قال: (ولا تحسن أن عطف جمل على جملة الصلة يقتضي لزوم اجتماع تلك الصلات لكل ما صدق عليه اسم الموصول، فإن الواو لا تقيد إلا مطلق الجمع في الحكم فإن اسم الموصول قد يكون مرادا به واحد فيكون كالمعهود باللام، وقد يكون المراد به جنسا أو

(١) . باختصار من: التحرير والتنوير ١: ٣١٥.

(٢) . التحرير والتنوير ٨: ٢٠٠.

أجناسا مما يثبت له معنى الصلة أو الصلات، على أن حرف العطف نائب عن العامل فهو بمنزلة إعادة اسم الموصول سواء وقع الاختصار على حرف العطف كما في هذه الآية، أم جمع بين حرف العطف وإعادة اسم الموصول بعد حرف العطف كما في قوله تعالى: (وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا، وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا اصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا، وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا، وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ) [الفرقان: ٦٣ - ٦٨] فقد عطف فيها ثمانية أسماء موصولة على اسم الموصول ولم يقتض ذلك أن كل موصول مختص الماصدق على طائفة خاصة بل العبرة بالاتصاف بمضمون إحدى تلك الصلات جميعها بالأولى، والتعويل في مثل هذا على القرائن^(١).

وعند قوله سبحانه: (قَالَ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَيُّ إِلَهِي إِلَهِي كَذَبٌ كَرِيمٌ. إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) [النمل: ٢٩ - ٣٠] قال: (وقوله: (إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ) هو من كلام الملكة ابتدأت به مخاطبة أهل مشورتها لإيقاظ أفهامهم إلى التدبر في مغزاه لأن اللائق بسليمان أن لا يقدم في كتابه شيئا قبل اسم الله تعالى، وأن معرفة اسم سليمان تؤخذ من ختمه وهو خارج الكتاب فلذلك ابتدأت به أيضاً.

والتأكيد ب (إن) في الموضعين يترجم عما في كلامهما باللغة السبائية من عبارات دالة على اهتمامها بمرسل الكتاب وبما تضمنه الكتاب اهتماما يؤدي مثله في العربية الفصحى بحرف التأكيد الذي يدل على الاهتمام في مقام لا شك فيه.

(١). التحرير والتنوير ١٠: ١٦٤.

وتكرير حرف (إن) بعد واو العطف إيماء إلى اختلاف المعطوف والمعطوف عليه بأن المراد بالمعطوف عليه ذات الكتاب، والمراد بالمعطوف معناه وما اشتمل عليه، كما تقول: إن فلانا لحسن الطلعة وإنه لركي. وهذا من خصوصيات إعادة العامل بعد حرف العطف مع إغناء حرف العطف عن ذكر العامل، ونظيره قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ) [النساء: ٥٩] ، أعيد أطيعوا لاختلاف معنى الطاعتين، لأن طاعة الله تنصرف إلى الأعمال الدينية، وطاعة الرسول مراد بها طاعته في التصرفات الدنيوية، ولذلك عطف على الرسول أولو الأمر من الأمة^(١).

وعند قوله تعالى: (وَالْجِبَالَ أَوْتَادًا) [النبأ: ٧] قال: (عطف على الأرض مهادًا) [النبأ: ٦] فالواو عاطفة الجبال على الأرض، وعاطفة أوتادا على مهادا، وهذا من العطف على معمولي عامل واحد، وهو وارد في الكلام الفصيح وجائز باتفاق النحويين؛ لأن حرف العطف قائم مقام العامل^(٢).

(١) . التحرير والتنوير ١٩ : ٢٥٩ .

(٢) . التحرير والتنوير ٣٠ : ١٤ .

٢٣. قاعدة: (من خصائص الواو في العطف أن تعطف عاملاً محذوفاً دل عليه معموله)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (يَوْمَ يَغْشَاهُمْ الْعَذَابُ مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ) [العنكبوت: ٥٥] قال: (وقوله: (وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ) احتراز عما قد يوهمه الغشيان من الفوقية خاصة، أي تصيبهم نار من تحتهم تنهيج إليهم وهم فوقها، ولما كان معطوفاً على الحال بالواو وكان غير صالح لأن يكون قيداً ل يغشاهم لأن الغشيان هو التغطية فتقتضي العلو تعين تقدير فعل يتعلق به من تحت أرجلهم، وهو أن يقدر عامل محذوف. وقد عد هذا العمل من خصائص الواو في العطف أن تعطف عاملاً محذوفاً دل عليه معموله، كقول عبد الله بن الزبيري:

يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ عَدَا ... مُتَقَلِّداً سَيْفاً وَرُحاً

يريد: وممسكاً رماً لأن الرمح لا يتقلد - يصلح أن يكون مفعولاً معه وأبو عبيدة والأصمعي والجرمي واليزيدي، ومن وافقهم يجعلون هذا من قبيل تضمين الفعل معنى فعل صالح للتعليق بالمذكور فيقدر في هذه الآية تضمين فعل يغشاهم معنى (يصيبهم) و(يأخذهم))^(١).

(١). التحرير والتنوير ٢١ : ٢٠.

٢٤. قاعدة: (قد يُقَدَّمُ الْمَعْطُوفُ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَحَسَنَهُ شِدَّةُ الِاتِّصَالِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَمَرْفُوعِهِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (بَلَىٰ إِن تَصْبِرُوا
وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَٰذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ)
[آل عمران: ١٢٥] قال: (وعليه فموقع قوله: (وَيَأْتُوكُم) موقع وعد، فهو المعنى
معطوف على يمددكم ربكم وكان حقه أن يرد بعده، ولكنه قدم على المعطوف
عليه، تعجيلا للطمأنينة إلى نفوس المؤمنين، فيكون تقديمه من تقديم المعطوف
على المعطوف عليه، وإذا جاز ذلك التقديم في عطف المفردات كما في قول
صنان بن عباد اليشكري:

ثُمَّ اشْتَكَيْتُ لِأَشْكَائِي وَسَاكُنُهُ ... قَبْرٌ بِسِنَجَارٍ أَوْ قَبْرٌ عَلَى قَهْدٍ

قال ابن جني في شرح أبيات الحماسة: قدم المعطوف على المعطوف عليه،
وحسنه شدة الاتصال بين الفعل ومرفوعه (أي فاعله وهو الفعل آخذ حظه
من التقديم ولا التفات لكون المعطوف عليه مؤخرا عن المعطوف) ولو قلت:
ضربت وزيدا عمرا كان أضعف، لأن اتصال المفعول بالفعل ليس في قوة اتصال
الفاعل به، ولكن لو قلت: مررت وزيد بعمرو، لم يجز من جهة أنك لم تقدم
العامل، وهو الباء، على حرف العطف. ومن تقديم المفعول به قول زيد:

جَمَعْتَ وَعَيْبًا غَيْبَةً وَنَمِيمَةً ... ثَلَاثَ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِي

ومنه قول آخر:

لَعَنَ الْإِلَهَ وَزَوَّجَهَا مَعَهَا ... هِنْدَ الْهُنُودِ طَوِيلَةَ الْفِعْلِ

ولا يجوز وعييا جمعت غيبة ونميمة. وأما قوله:

عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ

فمما قرب مأخذه عن سيبويه، ولكن الجماعة لم تتلق هذا البيت إلا على
اعتقاد التقديم فيه، ووافق المرزوقي على ذلك، وليس في كلامهما أن تقديم

المعطوف في مثل ما حسن تقديمه فيه خاص بالضرورة في الشعر، فلذلك خرجنا عليه هذا الوجه في الآية وهو من عطف الجمل، على أن عطف الجمل أوسع من عطف المفردات لأنه عطف صوري.

ووقع في «مغني اللبيب» في حرف الواو أن تقديم معطوفها على المعطوف عليه ضرورة، وسبقه إلى ذلك ابن السيد في شرح أبيات الجمل، والتفتازاني في شرح المفتاح، كما نقله عنه الدماميني في «تحفة الغريب»^(١).

٢٥. قاعدة: (إِذَا كَانَ الْمَعْطُوفُ بِ(أَوْ) أَوَّلَى بِمَضْمُونِ الْفِعْلِ الْعَامِلِ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ أَفَادَتْ (أَوْ) مَعْنَى مِنَ التَّنْجِجِ إِلَى أَعْلَى)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (فَإِذَا قُضِيَتْ مَنَاسِكُكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا) [البقرة: ٢٠٠] قال: (وقوله: (أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا) أضل أو أنها للتخيير ولما كان المعطوف بها في مثل ما هنا أولى بمضمون الفعل العامل في المعطوف عليه أفادت (أو) معنى من التدرج إلى أعلى، فالمقصود أن يذكروا الله كثيرا، وشبه أولا بذكر آبائهم تعريضا بأنهم يشتغلون في ذلك المناسك بذكر لا ينفع وأن الأجداد بهم أن يعوضوه بذكر الله فهذا تعريض بإبطال ذكر الآباء بالتفاخر. ولهذا قال أبو علي الفارسي وابن جني: إن (أو) في مثل هذا للإضراب الانتقالي ونفيا لاشتراط تقدم نفي أو شبهه واشتراط إعادة العامل. وعليه خرج قوله تعالى: (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ) [الصافات: ١٤٧] ، وعلى هذا فالمراد من التشبيه أولا إظهار أن الله

(١). التحرير والتنوير ٤ : ٧٤.

حقيق بالذكر هنالك مثل آبائهم ثم بين بأن ذكر الله يكون أشد لأنه أحق بالذكر^(١).

وعند قوله تعالى: (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ) [الصفافات: ١٤٧] قال: (فحرف أو في قوله: (أَوْ يَزِيدُونَ) بمعنى (بل) على قول الكوفيين واختيار الفراء وأبي علي الفارسي وابن جني وابن برهان. واستشهدوا بقول جرير: مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرَمَتْ بِهِمْ ... لَمْ أَحْصِ عِدَّتَهُمْ إِلَّا بَعْدَادٍ كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً ... لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتَ أَوْلَادِي والبصريون لا يجيزون ذلك إلا بشرطين أن يتقدمها نفي أو نهي وأن يعاد العامل، وتأولوا هذه الآية بأن أو للتخيير، والمعنى إذا رآهم الرائي تخير بين أن يقول: هم مائة ألف، أو يقول: يزيدون.

ويرجح أن المعطوف ب أو غير مفرد بل هو كلام مبين ناسب أن يكون الحرف للإضراب. والفاء في فآمنوا للتعقيب العرفي لأن يونس لما أرسل إليهم ودعاهم امتنعوا في أول الأمر فأخبرهم بوعيد بهلاكهم بعد أربعين يوما ثم خافوا فآمنوا كما أشار إليه قوله تعالى: (فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ غَدَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ) [يونس: ٩٨] ^(٢).

(١). التحرير والتنوير ٢: ٢٤٥.

(٢). التحرير والتنوير ٢٣: ١٧٩.

٢٦. قاعدة: (حرفُ العطفِ إذا جيءَ معه بإعادة عامل كان عاطفه عاملاً على مثله فصار من عطفِ الجملِ لكنَّ العاطفَ حينئذٍ أشبهُ بالمؤكدِ لمدلولِ العاملِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ) [البقرة: ١٥١] قال: (وإنما أعاد قوله: (وَيُعَلِّمُكُم) مع صحة الاستغناء عنه بالعطف تنصيصاً على المغايرة لئلا يظن أن: ما لم تكونوا تعلمون هو الكتاب والحكمة، وتنصيصاً على أن: ما لم تكونوا مفعولاً لا مبتدأ حتى لا يتقرب السامع خبراً له فيضل فهمه في ذلك التقرب، واعلم أنَّ حرف العطف إذا جيءَ معه بإعادة عامل كان عاطفه عاملاً على مثله فصار من عطف الجملِ لكنَّ العاطفَ حينئذٍ أشبهُ بالمؤكدِ لمدلولِ العاملِ)^(١).

٢٧. قاعدة: (لا يتعلَّقُ حرفانِ بمعنى واحدٍ بعاملٍ واحدٍ إلا على سبيلِ البدليةِ أو العطفِ)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله تعالى: (كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ) [البقرة: ٢٥] قال: (كُلَّمَا، العاملُ فيها هنا: (قالوا)، و(منها) متعلِّقٌ ب(رُزِقُوا)، و(من) لا ابتداء الغاية وكذلك (من ثمرة) لأنها بدلٌ من قوله: منها بدلٌ اشتمالٍ بإعادة العاملِ، وإنما قلنا بدلٌ اشتمالٍ، لأنه لا يتعلَّقُ حرفانِ بمعنى واحدٍ بعاملٍ واحدٍ إلا على سبيلِ البدليةِ أو العطفِ. وأجاز الزمخشري أن تكونَ (من) للبيان، كقولك: رأيت منك أسداً.

(١). التحرير والتنوير ٢: ٥٠.

وفيه نظرٌ، لأنَّ من شرط ذلك أن يَحُلَّ محلُّها موصولٌ وأن يكونَ ما قبلها مُحلَّى
بأل الجنسية، وأيضاً فليس قبلها شيءٌ يَتَبَيَّنُ بها، وكونُها بياناً لما بعدها بعيدٌ
جداً وهو غيرُ المصطلح) ^(١).

المبحث الثالث: قواعد في العامل والمعمول والتقديم

٢٨. قاعدة: (العاملُ إذا تقدَّم عليه معمولُه لم يكن في قوَّته على العملِ

فيه مثله إذا تأخَّر عنه)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم الزمخشري، فعند قوله
سبحانه: (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ) [يوسف: ٤٣] قال: (واللام في قوله (لِلرُّؤْيَا)
إما أن تكون للبيان، كقوله: (وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ) [يوسف: ٢٠]، وإما أن
تدخل، لأنَّ العامل إذا تقدَّم عليه معمولُه لم يكن في قوَّته على العمل فيه مثله
إذا تأخَّر عنه، فعضد بها كما يعضد بها اسم الفاعل، إذا قلت: هو عابر للرُّؤْيَا،
لانحطاطه عن الفعل في القوة. ويجوز أن يكون للرُّؤْيَا خبر كان، كما تقول: كان
فلان لهذا الأمر إذا كان مستقلاً به متمكناً منه. وتَعْبُرُونَ: خبر آخر. أو حال،
وأن يضمن تَعْبُرُونَ معنى فعل يتعدى باللام، كأنه قيل: إن كنتم تنتدبون لعبارة
الرُّؤْيَا) ^(٢).

(١). الدر المصون ١: ٢١٥.

(٢). الكشف ٢: ٤٧٤.

٢٩. قاعدة: (قَدْ يُقَدَّمُ الْمَعْمُولُ عَلَى عَامِلِهِ لِئُفِيدَ الْقَصَرُ أَوْ الْحَصَرُ أَوْ

الاختصاص)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم الزمخشري والطبري والألوسي وابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) [الفاتحة: ٥] قال الزمخشري: ((إيا) ضمير منفصل للمنصوب، والواحق التي تلحقه من الكاف والهاء والياء في قولك: إياك، وإياه، وإياي، لبيان الخطاب والغيبة والتكلم، ولا محل لها من الإعراب، كما لا محل للكاف في رأيك، وليست بأسماء مضمرة، وهو مذهب الأخفش وعليه المحققون، وأما ما حكاه الخليل عن بعض العرب: «إذا بلغ الرجل الستين فأياه وإيا الشواب» فشيء شاذ لا يعول عليه، وتقديم المفعول لقصد الاختصاص، كقوله تعالى: (قُلْ أَفَعَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ) [الزمر: ٦٤]، (قُلْ أَغَيَّرَ اللَّهُ أَبْغِي رَبًّا) [الأنعام: ١٦٤]. والمعنى نخصك بالعبادة، ونخصك بطلب المعونة^(١).

وعند قوله سبحانه: (قُلْ أَغَيَّرَ اللَّهُ أَبْغِي رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ) [الأنعام: ١٦٤] قال: (جواب عن دعائهم له إلى عبادة آلهتهم، والهمزة للإنكار، أي منكر أن أبغى ربا غيره وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ، فكل من دونه مربوب، ليس في الوجود من له الربوبية غيره، كما قال: (قُلْ أَفَعَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ)^(٢).

وعند قوله سبحانه: (قُلِ اللَّهُ أَعْبُدُ مُخْلِصاً لَهُ دِينِي) [سورة الزمر ١٤] قال: (فإن قلت: ما معنى التكرير في قوله قُلِ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ وقوله قُلِ اللَّهُ أَعْبُدُ مُخْلِصاً لَهُ دِينِي قلت: ليس بتكرير، لأنَّ الأوَّل إخبار بأنه مأمور من جهة الله بإحداث العبادة والإخلاص. والثاني: إخبار بأنه يختص الله

(١). الكشف ١: ١٣.

(٢). الكشف ٢: ٨٤.

وحده دون غيره بعبادته مخلصاً له دينه، ولدلالته على ذلك قدّم المعبود على فعل العبادة وأخره في الأوّل فالكلام أوّلاً واقع في الفعل نفسه وإيجاده، وثانياً فيمن يفعل الفعل لأجله، ولذلك رتب عليه قوله: (فَاعْبُدُوا مَا شِئْتُمْ مِنْ دُونِهِ) والمراد بهذا الأمر الوارد على وجه التخيير: المبالغة في الخذلان والتخلية، على ما حققت فيه القول مرتين^(١).

وعند قوله سبحانه: (وَعَدُوا عَلَى حَرْدٍ قَادِرِينَ) [القلم: ٢٥] قال الطيبي: (إِنْ) (عَلَى) إما متعلق بـ (قَادِرِينَ) بـ(غدوا)؛ فإذا علق بـ (قَادِرِينَ) فالكلام فيه التخصيص، لتقديم المعمول على العامل، يخلو حينئذ: إما أن يراد بالحد منع الخير والنكد أو الغضب.

فعلى الأول: إما أن يترك الحد مطلقاً، فهو المراد من قوله: (قادرين على نكد لا غير عاجزين عن النفع)، كقولهم: فلان لا يملك إلا الحرمان، ولا يقدر إلا على الخيبة، على المبالغة، قال:

فأصبحتُ من لَيْلَى الغدَاةِ كقَابِضٍ ... على المَاءِ حَانَتْهُ فُرُوجُ الأصَابِعِ
أو يجعل الحد مقيداً بجنّتهم، فهو المراد من قوله: (أو وغدوا على محاردة جنّتهم وذهاب خيرها قادرين) إلى آخره. و(على محاردة) متعلق بـ(قادرين)، قدم عليه.

وعلى الثاني: وهو أن يراد بالحد الحنق والغضب؛ المعنى ما قال: (لم يقدرُوا إلا على حنق وغضب)، وفيه الحصر^(٢).

وعند قوله سبحانه: (اللَّهُ يَدْعُوا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) [الروم: ١١] قال الألوسي: (ثُمَّ يُعِيدُهُ بالبعث ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ للجزاء، وتقديم المعمول

(١). الكشف ٤: ١١٩.

(٢). فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشف) ١٥: ٥٨٥.

للتخصيص، وكان الظاهر يرجعون بياء الغيبة إلا أنه عدل عنه إلى خطاب المشركين لمكافحتهم بالوعيد ومواجهتهم بالتهديد، وإيهام إن ذلك مخصوص بهم، فهو التفات للمبالغة في الوعيد والترهيب^(١).

وعند قوله سبحانه: (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) [الأنعام: ٤٠] قال ابن عاشور: (وتقديم أَعْيَرَ اللَّهِ على عامله وهو تدعون لتكون الجملة المستفهم عنها جملة قصر، أي تعرضون عن دعاء الله فتدعون غيره دونه كما هو دأبكم الآن، فالقصر لحكاية حالهم لا لقصد الرد على الغير. وقد دل الكلام على التعجب، أي تستمرون على هذه الحال. والكلام زيادة في الإنذار.

وجملة: (إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) مستأنفة، وجوابها محذوف دل عليه قوله: أَرَأَيْتُمْ الذي هو بمعنى التقرير. فتقدير الجواب: إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ فأنتم مقرون بأنكم لا تدعون غير الله. ذكرهم في هذه الآية وألجأهم إلى النظر ليعلموا أنه إذا أراد الله عذابهم لا تستطيع آلهتهم دفعه عنهم، فهم إِنْ تَوَخَّوْا الصَّدَقَ فِي الْخَبَرِ عَنْ هَذَا الْمُسْتَقْبَلِ أَعَادُوا التَّأْمَلَ فَلَا يَسْعُهُمْ إِلَّا الْاعْتِرَافُ بِأَنَّ اللَّهَ إِذَا شَاءَ شَيْئًا لَا يَدْفَعُهُ غَيْرُهُ إِلَّا بِمَشِئَتِهِ، لِأَنَّهُمْ يَعْتَرِفُونَ بِأَنَّ الْأَصْنَامَ إِنَّمَا تَقْرِبُهُمْ إِلَى اللَّهِ زَلْفَى، فَإِذَا صَدَقُوا وَقَالُوا: أُنَدَعُو اللَّهَ، فَقَدْ قَامَتِ الْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ مِنَ الْآنَ لِأَنَّ مَنْ لَا يَغْنِي فِي بَعْضِ الشَّدَائِدِ لَا يَنْبَغِي الْاعْتِمَادُ عَلَيْهِ فِي بَعْضٍ آخَرَ.

ولذلك كان موقع بل إياه تدعون عقب هذا الاستفهام موقع النتيجة للاستدلال.

فحرف (بل) لإبطال دعوة غير الله. أي فأنا أجيب عنكم بأنكم لا تدعون إلا الله. ووجه تولي الجواب عنهم من السائل نفسه أن هذا الجواب لما كان لا

(١). روح المعاني ١١: ٢٦.

يسع المسئول إلا إقراره صح أن يتولى السائل الجواب عنه، كما تقدم في قوله تعالى: (قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ) في هذه السورة [١٢] .

وتقديم المفعول على تدعون للقصر وهو قصر أفراد الرد على المشركين في زعمهم أنهم يدعون الله ويدعون أصنامهم، وهم وإن كانوا لم يزعموا ذلك في حال ما إذا أتاهم عذاب الله أو أتهم الساعة إلا أنهم لما ادعوه في غير تلك الحالة نزلوا منزلة من يستصحب هذا الزعم في تلك الحالة أيضاً^(١).

وعند قوله عز وجل: (وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ) [التوبة: ٦٥] قال: (والاستفهام إنكاري توبيخي. وتقديم المفعول وهو أبالله على فعله العامل فيه لقصد قصر التعيين لأنهم لما أتوا في اعتذارهم بصيغة قصر تعيين جيء في الرد عليهم بصيغة قصر تعيين لإبطال مغالطتهم في الجواب، فأعلمهم بأن لعبهم الذي اعترفوا به ما كان إلا استهزاء بالله وآياته ورسوله لا بغير أولئك، فقصر الاستهزاء على تعلقه بمن ذكر اقتضى أن الاستهزاء واقع لا محالة لأن القصر قيد في الخبر الفعلي، فيقتضي وقوع الفعل، على ما قرره عبد القاهر في معنى القصر الواقع في قول القائل: أنا سعت في حاجتك وأنه يؤكد بنحو: وحدي، أو لا غيري، وأنه يقتضي وقوع الفعل فلا يقال: ما أنا قلت هذا ولا غيري، أي ولا يقال: أنا سعت في حاجتك وغيري، وكذلك هنا لا يصح أن يفهم أبالله كنتم تستهزئون أم لم تكونوا مستهزئين.

والاستهزاء بالله وبآياته إلزام لهم: لأنهم استهزأوا برسوله وبدينه، فلزمهم الاستهزاء بالذي أرسله بآيات صدقه^(٢).

(١). التحرير والتنوير ٧: ٢٢٤.

(٢). التحرير والتنوير ١٠: ٢٥١.

وعند قوله تعالى: (قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا) [الأنعام: ١٠٤] قال: (ويتعلق قوله: فلنفسه بمحذوف دل عليه فعل الشرط. وتقديره: فمن أبصر فلنفسه أبصر. واقترن الجواب بالفاء نظرا لصدوره إذ كان اسما مجرورا وهو غير صالح لأن يلي أداة الشرط.

وإنما نسج نظم الآية على هذا النسج للإيذان بأن فلنفسه مقدم في التقدير على متعلقه المحذوف. والتقدير: فلنفسه أبصر، ولولا قصد الإيذان بهذا التقديم لقال: فمن أبصر أبصر لنفسه، كما قال: (إِنْ أَحْسَنْتُمْ أُحْسِنْتُمْ لَأَنْفُسِكُمْ) [الإسراء: ٧] والمقام يقتضي تقديم المعمول هنا ليفيد القصر، أي فلنفسه أبصر لا لفائدة غيره، لأنهم كانوا يحسبون أنهم يغيظون النبي صلى الله عليه وسلم بإعراضهم عن دعوته إياهم إلى الهدى، وقرينة ذلك أن هذا الكلام مقول من النبي صلى الله عليه وسلم وقد أوماً إلى هذا صاحب «الكشاف»، بخلاف آية (إِنْ أَحْسَنْتُمْ أُحْسِنْتُمْ لَأَنْفُسِكُمْ) [الإسراء: ٧]، فإنها حكت كلاما خوطب به بنو إسرائيل من جانب الله تعالى وهم لا يتوهمون أن إحسانهم ينفع الله أو إساءتهم تضر الله^(١).

وعند قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ) [الأعراف: ٢٠٦] قال: (ويسبحونه أي ينزهونه بالقول والاعتقاد عن صفات النقص، وهذه الصلة هي المقصودة من التعليل للأمر بالذكر. واختيار صيغة المضارع لدلالاتها على التجديد والاستمرار، أو كما هو المقصود وتقديم المعمول من قوله: وله يسجدون للدلالة على الاختصاص أي ولا يسجدون لغيره، وهذا أيضا تعريض بالمشركين الذين يسجدون لغيره، والمضارع يفيد الاستمرار أيضا)^(٢).

(١). التحرير والتنوير ٧: ٤٢٠.

(٢). التحرير والتنوير ٩: ٢٤٤.

وعند قوله تعالى: (وَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ لِي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ أَنْتُمْ بَرِيءُونَ مِمَّا أَعْمَلُ وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا تَعْمَلُونَ) يونس: ٤١ قال: (ومعنى: (لي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ) المتاركة. وهو مما أجري مجرى المثل، ولذلك بني على الاختصار ووفرة المعنى، فأفيد فيه معنى الحصر بتقديم المعمول وبالتعبير بالإضافة ب عملي وعملكم، ولم يعبر بنحو لي ما أعمل ولكم ما تعملون، كما عبر به بعد) ^(١).

وعند قوله تعالى: (بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ) [الزمر: ٦٦] قال: (وتقديم المعمول على فاعبد لإفادة القصر، كما تقدم في قوله: (قُلِ اللَّهَ أَعْبُدْ) في هذه السورة [١٤] ، أي أعبد الله لا غيره، وهذا في مقام الرد على المشركين كما تضمنه قوله: (قُلِ أَفَعَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُوْنِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ) [الزمر: ٦٤] ^(٢).

وعند قوله تعالى: (أَمْ لِلْإِنْسَانِ مَا تَمَنَّى. فَلِلَّهِ الْآخِرَةُ وَالْأُولَى) [النجم: ٢٤]. (٢٥] قال: (وتقديم المجرور في للإنسان ما تمنى، لأن محط الإنكار هو أمنيته أن تجري الأمور على حسب أهوائهم فلذلك كانوا يعرضون عن كل ما يخالف أهواءهم. فتقديم المعمول هنا لإفادة القصر وهو قصر قلب، أي ليس ذلك مقصورا عليهم كما هو مقتضى حالهم فنزلوا منزلة من يرون الأمور تجري على ما يتمنون، أي بل أمني الإنسان بيد الله يعطي بعضها ويمنع بعضها كما دل عليه التفريع عقبه بقوله: فلله الآخرة والأولى) ^(٣).

قال الإسنوي: (تقديم المعمول نحو (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) [الفاتحة: ٥] و(زيذا ضربت) و(بعمرو مررت) لا يفيد الحصر عند سيبويه والجمهور، بل تقديمه

(١). التحرير والتنوير ١١: ١٧٦.

(٢). التحرير والتنوير ٢٤: ٦٠.

(٣). التحرير والتنوير ٢٧: ١١١.

للاهتمام به، وقال الزمخشري وغيره: إنه يدل عليه، ويتفرع على المسألة حث الحالف بهذه الصيغة إذا كان قد ضرب غيره أو مر به ونحو ذلك^(١).

٣٠. قاعدة: (قَدْ يُقَدَّمُ الْمَعْمُولُ عَلَى عَامِلِهِ لِتُفِيدَ الْإِهْتِمَامَ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم الزمخشري وابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (أَفَعَيَّرَ دِينَ اللَّهِ يَعْزُونَ) [آل عمران: ٨٣] قال الزمخشري: (وقدم المفعول الذي هو غير دين الله على فعله لأنه أهم من حيث أنَّ الإنكار الذي هو معنى الهمزة متوجه إلى المعبود بالباطل)^(٢).

وعند قوله سبحانه: (أَفْكَأَ آلَهُ دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ) [سورة الصافات ٨٦] قال: (وإنما قَدَّمَ المفعول على الفعل للعناية، وقَدَّمَ المفعول له على المفعول به، لأنه كان الأهم عنده أن يكافحهم بأنهم على إفك وباطل في شركهم)^(٣).

وعند قوله عز وجل: (يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى إِنَّا مُنتَقِمُونَ) [الدخان: ١٦] قال ابن عاشور: (وأصل تركيب الجملة: إنا منتقمون يوم نبطش البطشة الكبرى، ف يوم منصوب على المفعول فيه لاسم الفاعل وهو منتقمون.

وتقدم على عامله للاهتمام به لتحويله، ولا يمنع من هذا التعليق أن العامل في الظرف خبر عن (إن)، بناء على الشائع من كلام النحاة أن ما بعد (إن) لا يعمل فيما قبلها فإن الظروف ونحوها يتوسع فيها)^(٤).

(١). الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية: ٤٢٧.

(٢). الكشف ١: ٣٨٠.

(٣). الكشف ٤: ٤٩.

(٤). التحرير والتنوير ٢٥: ٢٩٣.

وعند قوله سبحانه: (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ) [البقرة: ٣] قال: (وتقديم المجرور المعمول على عامله وهو ينفقون مجرد الاهتمام بالرزق في عرف الناس فيكون في التقديم إيذان بأنهم ينفقون مع ما للرزق من المعزة على النفس كقوله تعالى: (وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ) [الإنسان: ٨] ، مع رعي فواصل الآيات على حرف النون) (١).

وعند قوله سبحانه: (قُلْ هُوَ الَّذِي ذَرَأَكُمْ فِي الْأَرْضِ وَإِلَيْهِ تُحْشَرُونَ) [الملك: ٢٤] قال: (فتقديم المعمول في (وَإِلَيْهِ تُحْشَرُونَ) للاهتمام والرعاية على الفاصلة، وليس للاختصاص لأنهم لم يكونوا يدعون الحشر أصلاً فضلاً عن أن يدعوه لغير الله) (٢).

وعند قوله سبحانه: (أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْرًا فَهُمْ مِنْ مَغْرَمٍ مُثْقَلُونَ) [القلم: ٤٦] قال: (ومن مغرم متعلق بـ مثقلون، ومن ابتدائية، وهو ابتداء مجازي بمعنى التعليل، وتقديم المعمول على عامله للاهتمام بموجب المشقة قبل ذكرها مع الرعاية على الفاصلة) (٣).

(١) . التحرير والتنوير ١ : ٢٣٦ .

(٢) . التحرير والتنوير ٢٩ : ٤٨ .

(٣) . التحرير والتنوير ٢٩ : ١٠٣ .

٣١. قاعدة: (كلامُ البلغاءِ عن الاختصاصِ مراتب أربع: مجردُ التقديم للمفعول، وتقديمه على فعله العامل في ضميره، وتقديمه على فعله مع اقتران الفعل بالفاء، وتقديمه على فعله العامل في ضميره مع اقتران الفعل بالفاء)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ) [البقرة: ٤٠] قال: (قال التفتازاني «ونقل عن صاحب «الكشاف» أنه قال: إن في قوله تعالى: (وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ) وجوها من التأكيد: تقديم الضمير المنفصل وتأخير المتصل والفاء الموجبة معطوفا عليه ومعطوفا تقديره إياي ارهبوا فارهبون أحدهما مقدر والثاني مظهر، وما في ذلك من تكرار الرهبة، وما فيه من معنى الشرط بدلالة الفاء كأنه قيل: إن كنتم راهبين شيئا فارهبون» اهـ. يريد أن في تقديم الضمير إفادة الاختصاص والاختصاص تأكيد، قال صاحب «المفتاح» ليس الحصر والتخصيص إلا تأكيدا على تأكيد وأما تأخير الضمير المتصل فلما في إعادة الإسناد من التقوى، ومراد الزمخشري بقوله معطوفا عليه ومعطوفا العطف اللغوي أي معقبا ومعقبا به لا العطف النحوي إذ لا يستقيم هنا، فتحصل أن في التعبير عن مثل هذا الاختصاص في كلام البلغاء مراتب أربع: مجرد التقديم للمفعول نحو (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) [الفاتحة: ٥] . وتقديمه على فعله العامل في ضميره نحو زيدا رهبت، وتقديمه على فعله مع اقتران الفعل بالفاء نحو (وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ) [المدثر: ٣] وتقديمه على فعله العامل في ضميره مع اقتران الفعل بالفاء نحو (وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ). فالثانية والثالثة والرابعة أؤكد منهما^(١).

(١). التحرير والتنوير ١: ٤٥٧.

٣٢. قاعدة: (لا يلزم تقدّم العاملين على المَعْمُولِ الْمُتَنَازِعِ فِيهِ إِذَا كَانَ ظَرْفًا؛ لِأَنَّ الظُّرُوفَ تَتَقَدَّمُ عَلَى عَوَامِلِهَا)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (لَنْ تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) [المتحنة: ٣] قال: (وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ) ظرف يتنازعه كل من فعل (لَنْ تَنفَعَكُمْ)، وفعل يفصل بينكم.

إذ لا يلزم تقدم العاملين على المَعْمُولِ الْمُتَنَازِعِ فِيهِ إِذَا كَانَ ظَرْفًا؛ لِأَنَّ الظروف تتقدم على عواملها وأن أبيت هذا التنازع، فقل هو ظرف تنفعكم واجعل لـ(يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ) ظرفاً محذوفاً دل عليه المذكور^(١).

٣٣. قاعدة: (تقديم المَعْمُولِ قَدْ يُنْزَلُ مَنْزِلَةَ الشَّرْطِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (وَرَبُّكَ فَكَبِيرٌ) [المدثر: ٣] قال: (ودخلت الفاء على (كبر) إيذاناً بشرط محذوف يكون (كبر) جوابه، وهو شرط عام إذ لا دليل على شرط مخصوص وهيئ لتقدير الشرط بتقديم المفعول. لأن تقديم المَعْمُولِ قَدْ يُنْزَلُ مَنْزِلَةَ الشَّرْطِ، كقول النبي صلى الله عليه وسلم «ففيهما فجاهد» (يعني الأبوين) .
فالتقدير: مهما يكن شيء فكبر ربك.

والمعنى: أن لا يفتر عن الإعلان بتعظيم الله وتوحيده في كل زمان وكل حال وهذا من الإيجاز. وجوز ابن جني أن تكون الفاء زائدة قال: هو كقولك زيدا فاضرب، تريد: زيدا اضرب^(٢).

(١). التحرير والتنوير ٢٨ : ١٤١ .

(٢). التحرير والتنوير ٢٩ : ٢٩٦ .

وعند قوله سبحانه: (وَإِلَى رَبِّكَ فَارْغَبْ) [الشرح: ٨] قال: (واعلم أن الفاء في قوله: (فَانصَبْ) [الشرح: ٧] وقوله: فارغب رابطة للفعل لأن تقديم المعمول يتضمن معنى الاشتراط والتقييد فإن تقديم المعمول لما أفاد الاختصاص نشأ منه معنى الاشتراط، وهو كثير في الكلام قال تعالى: (بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ) [الزمر: ٦٦] وقال: (وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ) [المدثر: ٣- ٥] ، وفي تقديم المجرور قال تعالى: (وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ) [المطففين: ٢٦]، وقال النبي صلى الله عليه وسلم لمن سأل منه أن يخرج للجهاد: «ألك أبوان؟ قال: نعم: فقال ففيهما فجاهد». بل قد يعامل معاملة الشرط في الإعراب كما روي قول النبي صلى الله عليه وسلم: «كما تكونوا يول عليكم» بجزم الفعلين، وقد تقدم ذلك عند قوله تعالى: (فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا) في سورة يونس [٥٨] .

وذكر الطيبي عن «أما لي السيد» (يعني ابن الشجري) أن اجتماع الفاء والواو هنا من أعجب كلامهم لأن الفاء تعطف أو تدخل في الجواب وما أشبه الجواب بالاسم الناقص، أو في صلة الموصول الفعلية (لشبهها بالجواب) ، وهي هنا خارجة عما وضعت له اهـ.

ولا يبقى تعجب بعد ما قررناه^(١).

وعند قوله سبحانه: (لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ. إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ) [قریش: ٢. ١] (وتقديم هذا المجرور للاهتمام به إذ هو من أسباب أمرهم بعبادة الله التي أعرضوا عنها بعبادة الأصنام والمجرور متعلق بفعل «ليعبدوا» .

وأصل نظم الكلام: لتعبد قريش رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف لإيلافهم رحلة الشتاء والصيف، فلما اقتضى قصد الاهتمام بالمعمول تقديمه على عامله، تولد من تقديمه معنى جعله شرطاً لعامله فاقترن

(١). التحرير والتنوير ٣٠: ٤١٨.

عامله بالفاء التي هي من شأن جواب الشرط، فالفاء الداخلة في قوله: (ليعبدوا) مؤذنة بأن ما قبلها في قوة الشرط، أي مؤذنة بأن تقديم المعمول مقصود به اهتمام خاص وعناية قوية هي عناية المشتراط بشرطه، وتعليق بقية كلامه عليه لما ينتظره من جوابه، وهذا أسلوب من الإيجاز بديع.

قال في «الكشاف»: دخلت الفاء لما في الكلام من معنى الشرط لأن المعنى إما لا فليعبدوه لإيلافهم، أي أن نعم الله عليهم لا تحصى فإن لم يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه لهذه الواحدة التي هي نعمة ظاهرة اهـ^(١).

وعند قوله سبحانه: (قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ) [يونس: ٥٨] قال: (وتقدير نظم الكلام: قل لهم فليفرحوا بفضل الله وبرحمته بذلك ليفرحوا).

فالفاء في قوله: فليفرحوا فاء التفریع، وبفضل الله وبرحمته مجرور متعلق بفعل فليفرحوا قدم على متعلقه للاهتمام به للمسلمين وإفادة القصر، أي بفضل الله وبرحمته دون ما سواه مما دل عليه قوله: هو خير مما يجمعون، فهو قصر قلب تعريضي بالرد على المشركين الذين ابتهجوا بعرض المال فقالوا: نحن أكثر أموالاً وأولاداً.

والإشارة في قوله: فبذلك للمذكور، وهو مجموع الفضل والرحمة، واختير للتعبير عنه اسم الإشارة لما فيه من الدلالة على التنويه والتعظيم مع زيادة التمييز والاختصار. ولما قصد توكيد الجملة كلها بما فيها من صيغة القصر قرن اسم الإشارة بالفاء تأكيداً لفاء التفریع التي في فليفرحوا لأنه لما قدم على متعلقه قرن بالفاء لإظهار التفریع في ابتداء الجملة، وقد حذف فعل (ليفرحوا) فصار مفيداً

(١). التحرير والتنوير ٣٠: ٥٥٤.

مفاد جملتين متماثلتين مع إيجاز بديع. وتقدير معنى الكلام: قل فليفرحوا بفضل الله وبرحمته لا سواهما فليفرحوا بذلك لا سواه^(١).

٣٤. قاعدة: (يَكْثُرُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَى الْإِسْمِ فِي بَابِ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا إِذَا كَانَ أَحَدُ مَعْمُولِي هَذَا الْبَابِ مُرَكَّبًا مِنْ أَنْ الْمَصْدَرِيَّةِ وَفِعْلُهَا كَانَ الْمُتَكَلِّمُ بِالْخِيَارِ فِي الْمَعْمُولِ الْآخَرِ بَيْنَ أَنْ يَرْفَعَهُ وَأَنْ يَنْصِبَهُ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ) [البقرة: ١٧٧] قال: (وقرأ الجمهور (ليس البر) برفع البر على أنه اسم ليس والخبر هو (أن تولوا)، وقرأه حمزة وحفص عن عاصم بنصب البر على أن قوله: (أن تولوا) اسم ليس مؤخر، ويكثر في كلام العرب تقديم الخبر على الاسم في باب كان وأخواتها إذا كان أحد معمولي هذا الباب مركباً من أن المصدرية وفعلها كان المتكلم بالخيار في المفعول الآخر بين أن يرفعه وأن ينصبه، وشأن اسم ليس أن يكون هو الجدير بكونه مبتدأ به، فوجه قراءة رفع البر أن البر أمر مشهور معروف لأهل الأديان مرغوب للجميع فإذا جعل مبتدأ في حالة النفي أصغت الأسماع إلى الخبر، وأما توجيه قراءة النصب فلأن أمر استقبال القبلة هو الشغل الشاغل لهم فإذا ذكر خبره قبله ترقب السامع المبتدأ فإذا سمعه تقرر في علمه)^(٢).

(١). التحرير والتنوير ١١ : ٢٠٤.

(٢). التحرير والتنوير ٢ : ١٢٨.

المبحث الرابع: قواعد في العامل والمعمول والتكرير

٣٥. قاعدة: (تكرير العامل مع كون المعمول واحداً طريقةً عربيةً

فُصْحَى)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ) [البقرة: ٨٩] قال: (وقوله: (فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا) بالفاء عطف على جملة (كَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ)، و(لما) الثانية تتنازع مع (لما) الأولى الجواب وهو قوله: (كَفَرُوا بِهِ)، فكان موقع جملة (وَكَانُوا) إلخ بالنسبة إلى كون الكتاب مصدقاً موقع الحال لأن الاستنصار به أو التبشير به يناسب اعتقاد كونه «مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُمْ»، وموقعها بالنسبة إلى كون الكتاب والرسول معروفين لهم بالأمارات والدلائل موقع المنشأ من المتفرع عنه مع أن مفاد جملة لما جاءهم كتاب من عند الله إلخ وجملة (فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا) إلخ واحد وإعادة (لما) في الجملة الثانية دون أن يقول: وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا فجاءهم ما عرفوا إلخ قصد إظهار اتحاد مفاد الجملتين المفتحتين بلما وزيادة الربط بين المعنيين حيث انفصل بالجملة الحالية فحصل بذلك نظم عجيب وإيجاز بديع، وطريقة تكرير العامل مع كون المعمول واحداً طريقة عربية فصحية، قال تعالى: (لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُجِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ) [آل عمران: ١٨٨] وقال: (أَيَعِدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ) [المؤمنون: ٣٥]، فأعاد (أنكم) قبل خبر الأولى وقد عدلنا في هذا البيان عن طريقة الزجاج وطريقة المبرد وطريقة الفراء المذكورات في حاشية الخفاجي وعبد

الحكيم، وصغناه من محاسن تلك الطرائق كلها لما في كل طريقة منها من مخالفة للظاهر^(١).

٣٦. قاعدة: (إعادة العامل تُفيد الاهتمام)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) [الأنعام: ٤٠] قال: (ووجه إعادة فعل أأتكم الساعة مع كون حرف العطف مغنيا عن إعادة العامل بأن يقال: إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ السَّاعَةُ، هو ما يوجه به الإظهار في مقام الإضمار من إرادة الاهتمام بالمظهر بحيث يعاد لفظه الصريح لأنه أقوى استقرارا في ذهن السامع.

والاهتمام هنا دعا إليه التهويل وإدخال الروع في ضمير السامع بأن يصرح بإسناد هذا الإتيان لاسم المسند إليه الدال على أمر مهول ليدل تعلق هذا الفعل بالمفعول على تهويله وإراعتة.

وقد استشعر الاحتياج إلى توجيه إعادة الفعل هنا الشيخ محمد بن عرفة في درس تفسيره، ولكنه وجهه بأنه إذا كان العاملان متفاوتين في المعنى لكون أحدهما أشد يعاد العامل بعد حرف العطف إشعارا بالتفاوت، فإن إتيان العذاب أشد من إتيان الساعة (أي بناء على أن المراد بعذاب الله عذاب الآخرة) أو كان العاملان متبايعين، فإن أريد بالساعة القيامة وبالعذاب الله المحق والرزايا في الدنيا فيعقبه بعد مهلة تامة. وإن أريد بالساعة المدة فالحق الديني كثير، منه متقدم ومنه متأخر إلى الموت، فالتقدم ظاهر اهـ.

(١). التحرير والتنوير ١: ٦٠٢.

وفي توجيهه نظر إذ لا يشهد له الاستعمال) (١).

وعند قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) [الأنفال: ٢٧] قال: (وقوله: (وَتَخُونُوا) عطف على قوله: لا تخونوا فهو في حيز النهي، والتقدير: ولا تخونوا أماناتكم، وإنما أعيد فعل تخونوا ولم يكتف بحرف العطف، الصالح للنيابة عن العامل في المعطوف، للتنبيه على نوع آخر من الخيانة فإن خيانتهم الله ورسوله نقض الوفاء لهما بالطاعة والامتنال، وخيانة الأمانة نقض الوفاء بأداء ما ائتمنوا عليه) (٢).

٣٧. قاعدة: (شأن البدل أن لا يظهر فيه العامل الذي عمل في المبدل منه، ولهذا قال النحاة: إن البدل على نية تكرار العامل، أي العامل منوي غير مصرح به)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله عز وجل: (قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيداً لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا) [المائدة: ١١٤] قال: (وقوله: (لِأَوَّلِنَا) بدل من الضمير في قوله لنا بدل بعض من كل، وعطف وآخرا عليه يصير الجميع في قوة البدل المطابق. وقد أظهر لام الجر في البدل، وشأن البدل أن لا يظهر فيه العامل الذي عمل في المبدل منه لأن كون البدل تابعا للمبدل منه في الإعراب مناف لذكر العامل الذي عمل في المتبوع، ولهذا قال النحاة: إن البدل على نية تكرار العامل، أي العامل منوي غير مصرح به. وقد ذكر الزمخشري في «المفصل» أن عامل البدل قد يصرح به،

(١). التحرير والتنوير ٧: ٢٢٣.

(٢). التحرير والتنوير ٩: ٣٢٤.

وجعل ذلك دليلا على أنه منوي في الغالب ولم يقيد ذلك بنوع من العوامل، ومثله بقوله تعالى: (جَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُثْوِجَهُمْ سُفْهًا مِّنْ فَضَّةٍ) [الزخرف: ٣٣] ، وبقوله في سورة الأعراف [٧٥] قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِمَن آمَنَ مِنْهُمْ . وقال في «الكشاف» في هذه الآية لأولنا وآخرنا بدل من لنا بتكرير العامل. وجوز البدل أيضا في آية الزخرف ثم قال: ويجوز أن يكون اللامان بمنزلة اللامين في قولك: وهبت له ثوبا لقميصه. يريد أن تكون اللام الأولى متعلقة ب تكون والثانية متعلقة ب عيدا.

وقد استقرت ما بلغت إليه من موارد استعماله فتحصل عندي أن العامل الأصيل من فعل وشبهه لا يتكرر مع البدل، وأما العامل التكميلي لعامل غيره وذلك حرف الجر خاصة فهو الذي ورد تكريره في آيات من القرآن من قوله تعالى: (قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِمَن آمَنَ مِنْهُمْ) في سورة الأعراف [٧٥] ، وآية سورة الزخرف، وقوله: (وَمَنْ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنَوانٌ دَانِيَةٌ) [الأنعام: ٩٩] . ذلك لأن حرف الجر مكمل لعمل الفعل الذي يتعلق هو به لأنه يعدي الفعل القاصر إلى مفعوله في المعنى الذي لا يتعدى إليه بمعنى مصدره، فحرف الجر ليس بعامل قوي ولكنه مكمل للعامل المتعلق هو به. ثم إن علينا أن نتطلب الداعي إلى إظهار حرف الجر في البدل في مواقع ظهوره.

وقد جعل ابن يعيش في «شرح المفصل» ذلك للتأكيد قال: «لأن الحرف قد يتكرر لقصد التأكيد» . وهذا غير مقنع لنا لأن التأكيد أيضا لا بد من داع يدعو إليه.

فما أظهر فيه حرف الجر من هذه الآيات كان مقتضى إظهاره إما قصد تصوير الحالة كما في أكثر الآيات، وإما دفع اللبس، وذلك في خصوص آية الأعراف لئلا يتوهم السامع أن من يتوهم أن «من آمن» من المقول وأن «من»

استفهام فيظن أنهم يسألون عن تعيين من آمن من القوم، ومعنى التأكيد حاصل على كل حال لأنه ملازم لإعادة الكلمة. وأما ما ليس بعامل فهو الاستفهام وقد التزم ظهور همزة الاستفهام في البدل من اسم استفهام، نحو: أين تنزل أفي الدار أم في الحائط، ومن ذا أسعيد أم علي^(١).

وعند قوله سبحانه: (وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ. مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ) [الروم: ٣١. ٣٢] قال: (والذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا هم المشركون لأنهم اتخذوا عدة آلهة. وإنما كررت من التبعية لاعتبار الذين فرقوا دينهم بدلا من المشركين بدلا مطابقا أو بيانا، بإظهار حرف الجر ثانية مع الاستغناء عنه بالبدلية تأكيد بإظهار العامل كما تقدم في قوله تعالى: (تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا) [المائدة: ١١٤] وشأن البدل والبيان أن يجوز معهما إظهار العامل المقدر فيخرجان عن إعراب التوابع إلى الإعراب المستقل ويكونان في المعنى بدلا أو بيانا ولهذا قال النحاة: إن البدل على نية تكرار العامل. وقال المحققون: إن البدل معرب بالعامل المقدر، ومثله البيان وهما سيان^(٢).

وعند قوله سبحانه: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ) [فصلت: ٤١] قال: (أعقب تهديدهم على الإلحاد في آيات الله على وجه العموم بالتعرض إلى إلحادهم في آيات القرآن وهو من ذكر الخاص بعد العام للتنويه بخصال القرآن وأنه ليس بعرضة لأن يكفر به بل هو جدير بأن يتقبل بالافتداء والاهتداء بهديه، فلهذه الجملة اتصال في المعنى بجملة: (إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا) [فصلت: ٤٠] واتصال في الموقع بجملة (اعملوا ما شئتم)

(١). التحرير والتنوير ٧: ١٠٩.

(٢). التحرير والتنوير ٢١: ٩٥.

[فصلت: ٤٠] وتحديد هذين الاتصالين اختلفت فيه آراء المفسرين، وعلى اختلافهم فيهما جرى اختلافهم في موقعها من الإعراب وفي مواقع أجزائها من تصريح وتقدير.

فجعل صاحب «الكشاف» قوله: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ) بدلاً من قوله: (إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا)، وهو يريد أنه إبدال المفرد من المفرد بدلاً مطابقاً أو بدل اشتمال، وأنه بتكرير العامل وهو حرف إن وإن كانت إعادة العامل مع البديل غير مشهورة إلا في حرف الجر كما قال الرضي، فكلام الزمخشري في «المفصل» يقتضي الإطلاق، وإن كان أتى بمثالين عاملهما حرف جر.

وعلى هذا القول لا يقدر خبر لأن الخبر عن المبدل منه خبر عن البديل وهو قوله: (لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا) [فصلت: ٤٠].

وعن أبي عمرو بن العلاء والكسائي وعمرو بن عبيد ما يقتضي أنهم يجعلون جملة: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ) جملة مستقلة لأنهم جعلوا ل إن خبراً. فأما أبو عمرو فقال: خبر إن قوله: (أُولَئِكَ يُنَادُونَ مِنْ مَّكَانٍ بَعِيدٍ) [فصلت: ٤٤] (١).

وعند قوله سبحانه: (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ) [الممتحنة: ٦] قال: (وأعيد حرف الجر العامل في المبدل منه لتأكيد أن الإيمان يستلزم ذلك، والقصد هو زيادة الحث على الائتساء بإبراهيم ومن معه، وليرتب عليه قوله: ومن يتول فإن الله هو الغني الحميد، وهذا تحذير من العود لما نكحوا عنه) (٢).

(١) . التحرير والتنوير ٢٤ : ٣٠٥ .

(٢) . التحرير والتنوير ٢٨ : ١٤٩ .

وعند قوله سبحانه: (انطَلِقُوا إِلَى مَا كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ. انطَلِقُوا إِلَى ظِلٍّ ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ) [المرسلات: ٢٩-٣٠] قال: (وأعيد فعل انطلقوا على طريقة التكرير لقصد التوبيخ أو الإهانة والدفع، ولأجله أعيد فعل انطلقوا وحرف إلى. ومقتضى الظاهر أن يقال: انطلقوا إلى ما كنتم به تكذبون ظل ذي ثلاث شعب، فإعادة العامل في البديل للتأكيد في مقام التقرير)^(١).

وعند قوله سبحانه: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ) [البقرة: ٢١٧] قال: (وقرأ الجمهور: قتال فيه، بالكسر وهو بدل من الشهر، بدل اشتغال. وقال الكسائي: هو مخفوض على التكرير، وهو معنى قول الفراء، لأنه قال: مخفوض بعن مضمرة، ولا يجعل هذا خلافاً كما يجعله بعضهم، لأن قول البصريين إن البديل على نية تكرار العامل هو قول الكسائي، والفراء، لا فرق بين هذه الأقوال، هي كلها ترجع لمعنى واحد. وقال أبو عبيدة: قتال فيه، خفض على الجوار، قال ابن عطية: هذا خطأ. انتهى.

فإن كان أبو عبيدة عنى الخفض على الجوار الذي اصطلح عليه النحاة، فهو كما قال ابن عطية: وجه الخطأ فيه هو أن يكون تابعا لما قبله في رفع أو نصب من حيث اللفظ والمعنى، فيعدل به عن ذلك الإعراب إلى إعراب الخفض لمجاورته لمخفوض لا يكون له تابعا من حيث المعنى، وهنا لم يتقدم لا مرفوع، ولا منصوب، فيكون: قتال، تابعا له، فيعدل به عن إعرابه إلى الخفض على الجوار، وإن كان أبو عبيدة عنى الخفض على الجوار أنه تابع لمخفوض، فخفضه بكونه جاور مخفوضاً أي: صار تابعاً له، ولا نعني به المصطلح عليه، جاز ذلك ولم

(١). التحرير والتنوير ٢٩: ٤٣٥.

يكن خطأ، وكان موافقا لقول الجمهور، إلا أنه أغمض في العبارة، وألبس في المصطلح^(١).

٣٨. قاعدة: (البَدَلُ يُفِيدُ تَكَرُّرَ الْعَامِلِ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم الزمخشري ابن عاشور، فعند قوله عز وجل: (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ) [الفاتحة: ٧] قال الزمخشري: (بدل من الصراط المستقيم، وهو في حكم تكرير العامل، كأنه قيل: (اهدنا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ)، اهدنا صراط الذين أنعمت عليهم، كما قال: (الَّذِينَ اسْتَضَعُّوا) لمن آمن منهم)^(٢).

وقال ابن عاشور: (بدل أو عطف بيان من الصراط المستقيم، وإنما جاء نظم الآية بأسلوب الإبدال أو البيان دون أن يقال: اهدنا صراط الذين أنعمت عليهم المستقيم، لفائدتين: الأولى: أن المقصود من الطلب ابتداء هو كون المهدي إليه وسيلة للنجاة واضحة سمحة سهلة، وأما كونها سبيل الذين أنعم الله عليهم فأمر زائد لبيان فضله. الفائدة الثانية: ما في أسلوب الإبدال من الإجمال المعقب بالتفصيل ليتمكن معنى الصراط للمطلوب فضل تمكن في نفوس المؤمنين الذين لقنوا هذا الدعاء فيكون له من الفائدة مثل ما للتوكيد المعنوي، وأيضا لما في هذا الأسلوب من تقرير حقيقة هذا الصراط وتحقيق مفهومه في نفوسهم فيحصل مفهومه مرتين فيحصل له من الفائدة ما يحصل بالتوكيد اللفظي واعتبار البدلية مساو لاعتباره عطف بيان لا مزية لأحدهما على الآخر خلافا لمن حاول

(١). البحر المحيط ٢: ٣٨٣.

(٢). الكشف ١: ١٥.

التفاضل بينهما، إذ التحقيق عندي أن عطف البيان اسم لنوع من البدل وهو البدل المطابق وهو الذي لم يفصح أحد من النحاة على تفرقة معنوية بينهما ولا شاهدا يعين المصير إلى أحدهما دون الآخر.

قال في «الكشاف»: «فإن قلت ما فائدة البدل؟ قلت فائدته التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير» اهـ فأفهم كلامه أن فائدة الإبدال أمران يرجعان إلى التوكيد وهما ما فيه من التثنية أي تكرار لفظ البدل ولفظ المبدل منه وعنى بالتكرير ما يفيد البدل عند النحاة من تكرير العامل وهو الذي مهد له في صدر كلامه بقوله: «وهو في حكم تكرير العامل كأنه قيل: اهدنا الصراط المستقيم اهدنا صراط الذين، وسماه تكريرا لأنه إعادة للفظ بعينه،

بخلاف إعادة لفظ المبدل منه فإنه إعادة له بما يتحد مع ما صدقه فلذلك عبر بالتكرير وبالتثنية، ومراده أن مثل هذا البدل وهو الذي فيه إعادة لفظ المبدل منه يفيد فائدة البدل وفائدة التوكيد اللفظي، وقد علمت أن الجمع بين الأمرين لا يتأتى على وجه معتبر عند البلغاء إلا بهذا الصوغ البديع.

وإن إعادة الاسم في البدل أو البيان لبنى عليه ما يراد تعلقه بالاسم الأول أسلوب بهيج من الكلام البليغ لإشعار إعادة اللفظ بأن مدلوله بمحل العناية وأنه حبيب إلى النفس، ومثله تكرير الفعل كقوله تعالى: (وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا) [الفرقان: ٧٢]، وقوله: (رَبَّنَا هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَغْوَيْنَاهُمْ كَمَا غَوَيْنَا) [القصص: ٦٣]، فإن إعادة فعل مروا وفعل أغويناهم وتعليق المتعلق بالفعل المعاد دون الفعل الأول تجد له من الروعة والبهجة ما لا تجده لتعليقه بالفعل الأول دون إعادة، وليست الإعادة في مثله لمجرد التأكيد؛ لأنه قد زيد عليه ما تعلق به. قال ابن جني في «شرح مشكل الحماسة» عند قول الأحوص:

فَإِذَا تَزُولُ تَزُولُ عَنْ مُتَحَمِّطٍ ... تُخْشَى بَوَادِرُهُ عَلَى الْأَقْرَانِ

محال أن تقول إذا قمت قمت وإذا أقعد أقعد لأنه ليس في الثاني غير ما في الأول وإنما جاز أن يقول فإذا تزول تزول لما اتصل بالفعل الثاني من حرف الجر المفادة منه الفائدة، ومثله قول الله تعالى: (هُؤُلَاءِ الَّذِينَ أَغْوَيْنَا أَغْوَيْنَاهُمْ كَمَا غَوَيْنَا)، وقد كان أبو علي (يعني الفارسي) امتنع في هذه الآية مما أخذناه اهـ. قلت ولم يتضح توجيه امتناع أبي علي فلعله امتنع من اعتبار أغويناهم بدلاً من أغوينا وجعله استئنافاً وإن كان المآل واحداً. وفي استحضر المنعم عليهم بطريق الموصول، وإسناد فعل الإنعام عليهم إلى ضمير الجلالة، تنويه بشأنهم خلافاً لغيرهم من المغضوب عليهم والضالين^(١).

المبحث الخامس: قواعد في العامل والمعمول والحذف

٣٩. قاعدة: (قد يُحذفُ العاملُ بالقرينة)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى) [البقرة: ١٢٥] قال: (قرأه نافع وابن عامر بصيغة الماضي عطفاً على جعلنا فيكون هذا الاتخاذ من آثار ذلك الجعل فالمنعنى ألهمنا الناس أن يتخذوا من مقام إبراهيم مصلى، أو أمرناهم بذلك على لسان إبراهيم فامتلوا واتخذوه، فهو للدلالة على حصول الجعل بطريق دلالة الاقتضاء فكأنه قيل جعلنا ذلك فاتخذوا، وقرأه باقي العشرة بكسر الخاء بصيغة الأمر على تقدير القول أي قلنا اتخذوا بقرينة الخطاب فيكون العامل المعطوف محذوفاً بالقرينة وبقي معموله كقول لبيد:

فَعَلَا فُرُوعُ الْأَيْهَقَانِ وَأَطْفَلَتْ ... بِالْجَلْهَتَيْنِ ظِبَاؤُهَا وَنَعَامُهَا

(١). التحرير والتنوير ١: ١٩٢.

أراد وباضت نعامها فإنه لا يقال لأفراخ الطير أطفال، فمآل القراءتين إلى مفاد واحد) ^(١).

٤٠. قاعدة: (قد يُحذفُ العاملُ لِتذهبَ نفسُ السامِعِ كُلَّ مذهبٍ مُمكنٍ مِنَ التَّهْوِيلِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ) [المائدة: ١٠٩] قال: (فقوله: (يَوْمَ يَجْمَعُ) ظرف، والأظهر أنه معمول لعامل محذوف يقدر بنحو: اذكر يوم يجمع الله الرسل، أو يقدر له عامل يكون بمنزلة الجواب للظرف، لأن الظرف إذا تقدم يعامل معاملة الشرط في إعطائه جواباً. وقد حذف هذا العامل لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن من التهويل، تقديره يوم يجمع الله الرسل يكون هول عظيم لا يبلغه طول التعبير فينبغي طيه. ويجوز أن يكون متعلقاً بفعل قالوا لا علم لنا ... إلخ، أي أن ذلك الفعل هو المقصود من الجملة المستأنفة. وأصل نظم الكلام: يجمع الله الرسل يوم القيامة فيقول إلخ. فغير نظم الكلام إلى الأسلوب الذي وقع في الآية للاهتمام بالخبر، فيفتتح بهذا الظرف المهول وليورد الاستشهاد في صورة المقابلة بين الله والرسل) ^(٢).

(١). التحرير والتنوير ١: ٧١٠.

(٢). التحرير والتنوير ٧: ٩٨.

٤١. قاعدة: (يَلْتَزِمُونَ حَذْفَ الْعَامِلِ فِي (مَكَانِكُمْ))

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَائُكُمْ) [يونس: ٢٨] قال: (وقوله: (مَكَانَكُمْ) منصوب على المفعولية بفعل محذوف تقديره: الزموا مكانكم، واستعماله هذا شائع في كلام العرب في الأمر بالملازمة مع التزام حذف العامل فيه حتى صار بمنزلة أسماء الأفعال الموضوعة للأمر، نحو: صه، ويقترن بضمير مناسب للمخاطب من أفراد وغيره، قال عمرو بن الإطنابة:

مَكَانَكَ مُحَمَّدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

وأمرهم بملازمة المكان تثقيف وحبس. وإذ قد جمع فيه المخاطبون وشركاؤهم علم أن ذلك الحبس لأجل جريمة مشتركة بين الفريقين، وهي كون أحد الفريقين عابداً والآخر معبوداً^(١).

٤٢. قاعدة: (إِذَا ضُمِّنَ عَامِلٌ مَعْنَى عَامِلٍ آخَرَ يُحَذَفُ مَعْمُولُ الْعَامِلِ الْمَذْكُورِ وَيُذَكَّرُ مَعْمُولُ ضَمْنِهِ لِيَذُلَّ الْمَذْكُورُ عَلَى الْمَحْذُوفِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً سِيئَتْ وُجُوهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَقِيلَ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تَدْعُونَ) [الملك: ٢٧] قال: (وتدعون بتشديد الدال مضارع ادعى. وقد حذف مفعوله لظهوره من قوله: (وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) [الملك: ٢٥]، أي تدعون أنه لا يكون.

(١). التحرير والتنوير ١١: ١٥٠.

وبه متعلق بـ (تدعون)؛ لأنه ضَمَّن معنى «تكذبون» فإنه إذا ضَمَّن عامل معنى عامل آخر يحذف معمول العامل المذكور ويذكر معمول ضمنه ليدلَّ المذكور على المحذوف. وذلك ضرب من الإيجاز. وتقديم المجرور على العامل للاهتمام بإخطاره وللرعاية على الفاصلة^(١).

٤٣. قاعدة: (قد يُحذفُ المعمولُ لِيُنفِذَ العمومُ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم الزركشي والألوسي وابن عاشور، فقد قال الزركشي: (حذف المعمول نحو زيد يعطي ويمنع، يشعر بالتعميم، وقوله: (وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَى دَارِ السَّلَامِ) [يونس: ٢٥] ، أي كل أحد وهذا لم يتعرض له الأصوليون، وإنما ذكره أهل البيان، وفيه بحث، فإن ذلك إنما أخذ من القرائن، وحينئذ فإن دلت القرينة على أن المقدر يجب أن يكون عاما فالتعميم من عموم المقدر سواء ذكر أو حذف، وإلا فلا دلالة على التعميم، فالظاهر أن العموم فيما ذكر إنما هو دلالة القرينة على أن المقدر عام، والحذف إنما هو لمجرد الاقتضاء لا التعميم)^(٢).

وعند قوله سبحانه: (إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُّوا فَأُولَٰئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ) [البقرة: ١٦٠] قال الألوسي: (إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا: أي رجعوا عن الكتمان أو عنه وعن سائر ما يجب أن يتاب عنه بناء على أن حذف

(١). التحرير والتنوير ٢٩: ٥٠.

(٢). البحر المحيط في أصول الفقه ٤: ٢٢١.

المعمول يفيد العموم، وفيه إشارة إلى أن التوبة عن الكتمان فقط لا يوجب صرف اللعن عنهم ما لم يتوبوا عن الجميع، فإنَّ للعنهم أسباباً جمّة (١).
وعند قوله سبحانه: (وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا) [البقرة: ٢٨٢] قال ابن عاشور: (وحذف معمول دعوا إما لظهوره من قوله قبله: (وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ) أي إذا ما دعوا إلى الشهادة أي التحمل، وهذا قول قتادة، والربيع بن سليمان، ونقل عن ابن عباس، فالنهي عن الإبابة عند الدعاء إلى الشهادة حاصل بالأولى، ويجوز أن يكون حذف المعمول لقصد العموم، أي إذا ما دعوا للتحمل والأداء معا) (٢).

(١) - روح المعاني ١: ٤٢٦.

(٢) - التحرير والتنوير ٣: ١١٢.

٤٤. قاعدة: (إذا دَلَّ على العامل دليلٌ جاز حذفه على أيِّ حالةٍ كان)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي فعند قوله تعالى: (قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَاجُّوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ) [آل عمران: ٧٣] ذكر أنهم اختلفوا في هذه الآية على وجوه قال: (الرابع: أن ينتصب «أَنْ يُؤْتَى بفعلٍ مقدَّرٍ يدلُّ عليه (وَلَا تَوَمَّنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبَعَ دِينَكُمْ)، كأنه قيل: قل إنَّ الهدى هُدَى اللَّهِ فلا تُنكروا أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ، فلا تُنكروا ناصبٌ لأن وما في حيزها، لأنَّ قوله (وَلَا تَوَمَّنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبَعَ دِينَكُمْ) إنكار لأنَّ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتُوا. قال الشيخ:» وهذا بعيدٌ لأنَّ فيه حذفَ حرفِ النهي وحذفَ معموله، ولم يُحفظ ذلك من لسانهم «قلت: متى دَلَّ على العامل دليلٌ جاز حذفه على أيِّ حالةٍ كان»^(١).

(١). الدر المصون ٣: ٢٥٤.

الخاتمة:

أهم نتائج البحث:

١. ذكرتُ معنى العامل والمعمول في اللغة وأن العين والميم واللام أصلٌ واحدٌ صحيحٌ، وهو عامٌّ في كلّ فعلٍ يُفعلُ. والعَمَالَةُ: أجرُ ما عُمِلَ. والمُعَامَلَةُ: مصدرٌ من قولك عَامَلْتُهُ، وأنا أَعَامِلُهُ مُعَامَلَةً. والعَمَلَةُ: القَوْمُ يَعْمَلُونَ بِأَيْدِيهِمْ ضُرُوباً مِنَ الْعَمَلِ، حَفَرًا، أو طَيًّا أو نَحْوَهُ. وَمِنَ الْبَابِ: عَامِلُ الرُّمَحِ وَعَامِلَتُهُ، وهو ما دُونَ الثَّعْلَبِ قَلِيلًا مِمَّا يَلِي السِّنَّانَ، وهو صَدْرُهُ.

٢. وبينت معنى العامل والمعمول في الاصطلاح وأنَّ العامل: ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب. والعامل القياسي: هو ما صح أن يقال فيه: كل ما كان كذا فإنه يعمل كذا، كقولنا: غلام زيد، لما رأيت أثر الأول في الثاني وعرفت علته قست عليه: ضرب زيد، وثوب بكر. والعامل السماعي: هو ما صح أن يقال فيه: هذا يعمل كذا وهذا يعمل كذا، وليس لك أن تتجاوز، كقولنا: إن (الباء) تجر، و(لم) تجزم، وغيرهما. والعامل المعنوي: هو الذي لا يكون للسان فيه حظ، وإنما هو معنى يعرف بالقلب.

٣. ثم انتقلتُ إلى ذكر القواعد التي تتعلق بالعامل والمعمول عند المفسرين وقسمتُ هذه القواعد إلى خمسة مباحث:

- المبحث الأول: قواعد عامّة في العامل والمعمول
- المبحث الثاني: قواعد في العامل والمعمول والعطف
- المبحث الثالث: قواعد في العامل والمعمول والتّقديم
- المبحث الرابع: قواعد في العامل والمعمول والتّكرير
- المبحث الخامس: قواعد في العامل والمعمول والحذف

وقد وصلت القواعد التي استخرجتها من كلام المفسرين إلى أربع وأربعين قاعدة.

وظهر في ذلك الترابط بين علم اللغة العربية وعلم التفسير، فعلى قدر المعرفة باللغة تكون المعرفة بالتفسير لكلام الله سبحانه وتعالى، سبحانه لا علم لنا إلا ما علمتنا إنَّك أنت العليم الحكيم.

أهم التوصيات:

١. دراسة موضوع العامل والمعمول عند علماء اللغة عامةً، وعند أحد اللغويين.

٢. دراسة العامل والمعمول وأنواعه عند المفسرين عامةً، أو عند أحد المفسرين.

٣. دراسة الاختلافات بين العلماء التي يكون سببها علوم اللغة العربية.

وصلَّى الله وسلَّم وبارك على سيِّدنا محمَّد عدد ما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

المصادر والمراجع

القرآن وعلومه:

- . معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاشي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، الطبعة الأولى.
- . مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (المتوفى: ٢٠٩هـ)، تحقيق: محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة ١٣٨١ هـ.
- . تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
- . معاني القرآن للأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتور هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
- . جامع البيان في تفسير القرآن للطبري، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٢٢٤ - ٣١٠)، تحقيق: مكتب التحقيق بدار هجر، دار هجر، الطبعة الأولى.
- . معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- . إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية (١٣٦٠ هـ - ١٩٤١ م).
- . الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي

القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، جامعة الشارقة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

. التفسير البسيط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

. درج الدرر في تفسير الآي والسور، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ)، تحقيق: وليد بن أحمد بن صالح الحسّين، إياد عبد اللطيف القيسي، مجلة الحكمة، بريطانيا، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، العلامة جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٤٦٧ - ٥٣٨ هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، سنة الطبع: ١٤٠٧هـ.

. المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (المتوفى: ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

. إعراب القرآن المنسوب للزجاج، علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأصفهاني الباقولي (المتوفى: نحو ٥٤٣هـ)، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتب اللبنانية، بيروت، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠ هـ.

. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد

السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

. فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)،
شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (المتوفى: ٧٤٣هـ)، الناشر: جائزة دبي
الدولية للقرآن الكريم، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

. إعراب القرآن لأصبهاني، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي
الطيحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (المتوفى: ٥٣٥هـ)،
(مهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية - الرياض)، الطبعة الأولى، ١٤١هـ -
١٩٩٥م.

. مفاتيح الغيب، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي
الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: دار
إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٠هـ.

. الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمداني (المتوفى:
٦٤٣هـ)، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة
المنورة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، مجد الدين أبو طاهر محمد
بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس
الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

. تُحْفَةُ الْأَقْرَانِ فِي مَا قُرِئَ بِالتَّثْلِيثِ مِنْ حُرُوفِ الْقُرْآنِ، أحمد بن يوسف بن
مالك الرعيني الغرناطي ثم البيري، أبو جعفر الأندلسي (المتوفى: ٧٧٩هـ)، كنوز
أشبيلية - المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٨٢هـ-٢٠٠٧م.

. تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (المتوفى: ٧١٠هـ)، تحقيق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، الطبعة ١٤٢٠هـ.

. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

. عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

. البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

. التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر - تونس، سنة النشر: ١٩٨٤هـ.

. اللغة العربية وعلومها:

. العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي
البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي،
دار ومكتبة الهلال.

. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف
بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة،
بيروت.

. علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى:
٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى،
١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

. رسالة الحدود، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني
المعتزلي (المتوفى: ٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان.
. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى:
٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ -
٢٠٠٠ م.

. اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)،
تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت.

. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري
الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين،
بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو
الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، عام
النشر: ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

. الوجوه والنظائر لأبي هلال العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، حققه وعلق عليه: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري اليمني (المتوفى: ٥٧٣هـ)، المحقق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت)، دار الفكر (دمشق)، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م.

. نتائج الفكر في التَّحْوِ للسهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢ - ١٩٩٢ م.

. الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (المتوفى: ٦٤٦ هـ)، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م. - أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩ م.

. شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبالي، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠ م.

. شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ.

. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

. التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦ هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٩٨ م.

. توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، تحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - جمهورية مصر العربية، الطبعة الثانية، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١ هـ)، المحقق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥ م.

. الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلوي الطالبي الملقب بالمؤيد بالله (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ.

. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩ هـ)، تحقيق: د فخر

الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ -١٩٩٢ م.

. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريني الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤ هـ)، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار)، دار الدعوة.

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
١	مقدمة	٣
٢	الفصل الأول: العامل والمعمول في اللغة العربية	٩
٣	المبحث الأول: معنى العامل والمعمول في اللغة	٩
٤	المبحث الثاني: معنى العامل والمعمول في الاصطلاح	١٠
٥	الفصل الثاني: قواعد العامل والمعمول عند المفسرين	١٢
٦	المبحث الأول: قواعد عامّة في العامل والمعمول	١٢
٧	١. قاعدة: (المَعْمُولُ تابعٌ للعاملِ، فَلَا يَقَعُ إِلَّا حَيْثُ يَقَعُ الْعَامِلُ)	١٢
٨	٢. قاعدة: (لَا يُفَصَّلُ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ فِيهِ بِمَا لَيْسَ مِنْهُ)	١٢
٩	٣. قاعدة: (عَامِلُ الْعَامِلِ فِي الشَّيْءِ عَامِلٌ فِي ذَلِكَ الشَّيْءِ)	١٣
١٠	٤. قاعدة: (قَدْ يُؤْتَى بِإِلَامِ التَّعْدِيَةِ لِضَعْفِ الْعَامِلِ)	١٤
١١	٥. قاعدة: (رَوَائِحُ الْأَفْعَالِ تَعْمَلُ فِي الظُّرُوفِ وَالْمَجْرُورَاتِ)	١٥
١٢	٦. قاعدة: (اسْمُ الْفَاعِلِ الْعَامِلِ إِذَا أُضِيفَ إِلَى مَعْمُولِهِ جاز أن يُتْبَعَ مَعْمُولُهُ لَفْظاً وَمَوْضِعاً)	٢٠

٢٠	٧. قاعدة: (العامِلُ لا يَعْمَلُ في حَالَيْنِ)	١٣
٢١	٨. قاعدة: (إذا كَانَ العامِلُ في الحَالِ مَعْنَى الفِعْلِ لا الفعلَ لَمْ يَجْزِ تَقْدِيمُ الحَالِ عَلَيْهِ)	١٤
٢٢	٨. قاعدة: (إذا كَانَ العامِلُ في الحَالِ مَعْنَى الفِعْلِ لا الفعلَ لَمْ يَجْزِ تَقْدِيمُ الحَالِ عَلَيْهِ)	١٥
٢٢	٩. قاعدة: (الفِعْلُ العامِلُ في الظَّرْفِ لَا بُدَّ أَنْ يَقَعَ فِيهِ، أَمَّا أَنْ يَسْبِقَهُ أَوْ يَتَأَخَّرَ عَنْهُ، فَلَا لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ لَهُ ظَرْفًا)	١٦
٢٣	١٠. قاعدة: (التَّقْوِيَةُ إمَّا أَنْ يُقْصَدَ بِهَا تَقْوِيَةُ العامِلِ لِضَعْفِهِ في العملِ بِالْفَرْعِيَّةِ أَوْ التَّأْخِيرِ، وَإِمَّا أَنْ يُقْصَدَ بِهَا تَقْوِيَةُ مَعْنَاهُ)	١٧
٣٠	١١. قاعدة: (جُمْهُورُ البَصَرِيِّينَ يَشْتَرِطُونَ أَنْ يَكُونَ العامِلُ في المَفْعُولِ مَعَهُ هُوَ العامِلُ في الاسمِ الَّذِي صَاحِبُهُ، وَلَا يَزُونَ وَأَوَّ المَعْيَةِ نَاصِبَةُ المَفْعُولِ مَعَهُ خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ)	١٨
٣٢	١٢. قاعدة: ((إِمَّا) حَرْفُ تَفْصِيلٍ وَلَا عَمَلَ لَهَا فِي الاسمِ بَعْدَهَا، وَلَا تَمْنَعُ العامِلَ الَّذِي قَبْلَهَا عَنِ الْعَمَلِ فِي مَعْمُولِهِ الَّذِي بَعْدَهَا، فَهِيَ فِي ذَلِكَ مِثْلُ (الِ) حَرْفِ التَّعْرِيفِ)	١٩
٣٣	١٣. قاعدة: (قد يَعْمَلُ المَصْدَرُ المُؤَكِّدُ في شَيْءٍ وَلَا يُخْرِجُهُ ذَلِكَ عَنْ كَوْنِهِ مُؤَكِّدًا بِمَا زَادَهُ عَلَى مَعْنَى فِعْلِهِ؛ لِأَنَّ التَّأَكِيدَ حَاصِلٌ بِإِعَادَةِ مَدْلُولِ الفِعْلِ، وَلَكِنْ إِذَا أُوجِبَ ذَلِكَ المَعْمُولُ لَهُ تَقْيِيدًا يَجْعَلُهُ نَوْعًا	٢٠

	أَوْ عَدَدًا فَحِينَئِذٍ يَخْرُجُ عَنِ التَّأْكِيدِ)	
٢١	١٤. قاعدة: (مَوْقِعُ حَرْفِ (أَنَّ) لَا يَقَعُ فِي الْكَلَامِ إِلَّا مَعْمُولًا لِعَامِلٍ قَبْلَهُ يَتَقَضِيهِ، فَتَعَيَّنَ أَنَّ الْجُمْلَةَ بَعْدَ (أَنَّ) بِمَنْزِلَةِ الْمَفْرَدِ الْمَعْمُولِ لِلْعَامِلِ، فَلَزِمَ أَنَّ الْجُمْلَةَ بَعْدَ (أَنَّ) مُؤَوَّلَةٌ بِمَصْدَرٍ يُسَبِّكُ، أَيْ يُؤْخَذُ مِنْ خَبَرٍ (أَنَّ))	٣٤
٢٢	١٥. قاعدة: (الاستثناءُ الْمُفْرَغُ يَجْعَلُ الْعَامِلَ الْمَنْفِيَّ فِي قُوَّةِ الْمُثَبَّتِ)	٣٦
٢٣	١٦. قاعدة: (الاستثناءُ المنقطعُ يشملُه حكمُ الْعَامِلِ فِي الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ وَإِنْ لَمْ يَشْمَلْهُ لَفْظُ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، فَمَعْنَى كَوْنِهِ مَنْقُطَعًا أَنَّهُ مَنْقُطَعٌ عَنِ مَدْلُولِ الْاسْمِ الَّذِي قَبْلَهُ، وَلَيْسَ مَنْقُطَعًا عَنِ عَامِلِهِ)	٣٧
٢٤	١٧. قاعدة: (الاسمُ بَعْدَ إِلَّا: إمَّا أَنْ يُفْرَغَ لَهُ الْعَامِلُ، فَيَكُونُ عَلَى حَسَبِ الْعَامِلِ، أَوْ لَا يُفْرَغُ. وَإِذَا لَمْ يُفْرَغْ، فِيمَا أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ طَالِبًا مَرْفُوعًا، فَلَا يَجُوزُ إِلَّا ذِكْرُهُ قَبْلَ إِلَّا، وَإِضْمَارُهُ إِنْ كَانَ مِمَّا يُضْمَرُ، أَوْ مَنْصُوبًا، أَوْ مَجْرُورًا، فَيَجُوزُ حَذْفُهُ وَإِثْبَاتُهُ لِأَنَّهُ فَضْلَةٌ. فَإِنْ حَذَفَتْهُ كَانَ الْاسْمُ الَّذِي بَعْدَ إِلَّا مَنْصُوبًا عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ)	٣٨
٢٥	١٨. قاعدة: (شَرُطُ الْإِشْتِعَالِ جَوَازُ تَسْلُطِ الْعَامِلِ عَلَى مَا قَبْلَهُ)	٣٩
٢٦	١٩. قاعدة: (الِإِشْتِعَالُ يَتَضَمَّنُ تَأْكِيدًا بِاعْتِبَارِ	٤٠

	الفِعْلُ الْمُقَدَّرُ الْعَامِلُ فِي الْمُشْتَغَلِ عَنْهُ الدَّالُّ عَلَيْهِ الفِعْلُ الظَّاهِرُ الْمُشْتَغَلُ بِضَمِيرِ الْأِسْمِ الْمُقَدَّمِ	
٢٧	٢٠. قاعدة: (التَّعْلِيْقُ يَكْثُرُ فِي الْكَلَامِ فِي أَفْعَالِ الْعِلْمِ وَالظَّنِّ إِذَا جَاءَ بَعْدَ الْأَفْعَالِ اسْتِفْهَامٌ أَوْ نَفْيٌ أَوْ لَا مَ ابْتِدَاءً أَوْ لَا مَ قَسَمٌ، وَأُلْحِقَ بِأَفْعَالِ الْعِلْمِ وَالظَّنِّ مَا قَارَبَ مَعْنَاهَا مِنْ الْأَفْعَالِ)	٤٠
٢٨	٢١. قاعدة: (لَا يَجْتَمِعُ ضَمِيرَانِ مُتَّحِدَا الْمَعَادِ: أَحَدُهُمَا فَاعِلٌ، وَالْآخَرُ مَفْعُولٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، إِلَّا إِذَا كَانَ الْعَامِلُ مِنْ بَابِ ظَنٍّ وَأَحْوَاتَهَا)	٤٢
٢٩	المبحث الثاني: قواعد في العامل والمعمول والعطف	٤٣
٣٠	٢٢. قاعدة: (حَرْفُ الْعَطْفِ يُغْنِي عَنْ إِعَادَةِ الْعَامِلِ)	٤٣
٣١	٢٣. قاعدة: (مِنْ خَصَائِصِ الْوَاوِ فِي الْعَطْفِ أَنْ تَعْطِفَ عَامِلًا مَحْدُوفًا دَلَّ عَلَيْهِ مَعْمُولُهُ)	٤٨
٣٢	٢٤. قاعدة: (قَدْ يُقَدَّمُ الْمَعْطُوفُ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَحَسَنَتْهُ شِدَّةُ الْإِتِّصَالِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَمَرْفُوعِهِ)	٤٩
٣٣	٢٥. قاعدة: (إِذَا كَانَ الْمَعْطُوفُ بِ(أَوْ) أَوْلى بِمَعْصُومِ الْفِعْلِ الْعَامِلِ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ أَفَادَتْ (أَوْ) مَعْنَى مِنَ التَّدْرُجِ إِلَى أَعْلَى)	٥٠
٣٤	٢٦. قاعدة: (حَرْفُ الْعَطْفِ إِذَا جِيءَ مَعَهُ بِإِعَادَةِ عَامِلٍ كَانَ عَاطِفُهُ عَامِلًا عَلَى مِثْلِهِ فَصَارَ مِنْ عَطْفِ الْجُمْلِ لَكِنَّ الْعَاطِفَ حِينَئِذٍ أَشْبَهَ بِالْمُؤَكِّدِ)	٥٢

	لمدلول العامل	
٣٥	٢٧. قاعدة: (لا يتعلّق حرفان بمعنى واحدٍ بعاملٍ واحدٍ إلا على سبيل البدلية أو العطف)	٥٢
٣٦	المبحث الثالث: قواعد في العامل والمعمول والتقديم	٥٣
٣٧	٢٨. قاعدة: (العامل إذا تقدّم عليه معموله لم يكن في قوّته على العمل فيه مثله إذا تأخّر عنه)	٥٣
٣٨	٢٩. قاعدة: (قد يُقدّم المعمول على عامله ليُفيد القصر أو الحصر أو الاختصاص)	٥٤
٣٩	٣٠. قاعدة: (قد يُقدّم المعمول على عامله ليُفيد الاهتمام)	٦٠
٤٠	٣١. قاعدة: (كلامُ البلغاء عن الاختصاص مراتب أربع: مجرّد التقديم للمفعول، وتقديمه على فعله العامل في ضميره، وتقديمه على فعله مع اقتران الفعل بالفاء، وتقديمه على فعله العامل في ضميره مع اقتران الفعل بالفاء)	٦٢
٤١	٣٢. قاعدة: (لا يلزم تقدّم العاملين على المعمول المتنازع فيه إذا كان ظرفاً؛ لأنّ الظروف تتقدّم على عوامليها)	٦٣
٤٢	٣٣. قاعدة: (تقديم المعمول قد يُنزل منزلة الشرط)	٦٣
٤٣	٣٤. قاعدة: (يكثر في كلام العرب تقديم الخبر على الاسم في باب كان وأحواتها إذا كان أحد)	٦٦

	مَعْمُولِي هَذَا الْبَابِ مُرَكَّبًا مِنْ أَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ وَفِعْلَهَا كَانَ الْمُتَكَلِّمُ بِالْخِيَارِ فِي الْمَعْمُولِ الْآخَرِ بَيْنَ أَنْ يَرْفَعَهُ وَأَنْ يَنْصِبَهُ)	
٦٧	المبحث الرابع: قواعد في العامل والمعمول والتكرير	٤٤
٦٧	٣٥. قاعدة: (تكرير العاملِ مَعَ كَوْنِ الْمَعْمُولِ وَاحِدًا طَرِيقَةً عَرَبِيَّةً فُصْحَى)	٤٥
٦٨	٣٦. قاعدة: (إعادة العامل تفيد الاهتمام)	٤٦
٦٩	٣٧. قاعدة: (شَأْنُ الْبَدَلِ أَنْ لَا يَظْهَرَ فِيهِ الْعَامِلُ الَّذِي عَمِلَ فِي الْمُبْدَلِ مِنْهُ، وَلِهَذَا قَالَ النُّحَاةُ: إِنَّ الْبَدَلَ عَلَى نِيَّةِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ، أَيْ الْعَامِلُ مَنْوِيٌّ غَيْرُ مُصَرَّحٍ بِهِ)	٤٧
٧٤	٣٨. قاعدة: (الْبَدَلُ يُفِيدُ تَكَرُّرَ الْعَامِلِ)	٤٨
٧٦	المبحث الخامس: قواعد في العامل والمعمول والحذف	٤٩
٧٦	٣٩. قاعدة: (قد يُحذفُ العاملُ بالقرينة)	٥٠
٧٧	٤٠. قاعدة: (قد يُحذفُ العاملُ لِتَذَهَبَ نَفْسُ السَّامِعِ كُلِّ مَذْهَبٍ مُمَكِّنٍ مِنَ التَّهْوِيلِ)	٥١
٧٨	٤١. قاعدة: (يَلْتَزِمُونَ حَذْفَ الْعَامِلِ فِي (مَكَانِكُمْ))	٥٢
٧٨	٤٢. قاعدة: (إِذَا ضُمِّنَ عَامِلٌ مَعْنَى عَامِلٍ آخَرَ يُحذفُ مَعْمُولُ الْعَامِلِ الْمَذْكُورِ وَيُذَكَّرُ مَعْمُولُ ضَمْنِهِ لِيُبدَلُ الْمَذْكُورُ عَلَى الْمَحذُوفِ)	٥٣

٧٩	٤٣. قاعدة: (قد يُحذفُ المَعْمُولُ لِإِنْفِيذِ الْعُمُومِ)	٥٤
٨١	٤٤. قاعدة: (إذا دَلَّ على العامل دليلٌ جاز حذفه على أيِّ حالةٍ كانَ)	٥٥
٨٢	خاتمة	٥٦
٨٤	المصادر والمراجع	٥٧
٩٢	فهرس المحتويات	٥٨